جـــــــــامعة غـــــــــــــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قســـــم العلوم الاقتصاديـــــــة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميـــــدان العلـــــوم الاقتصاديـــة تخصص مالية وبنوك

من إعداد الطالب : بشراير عزالدين

دور السياسة النقدية في تخفيض من البطالة دراسةحالة الجزائر خلال 2000-2015

نوقشت علنًا بتاريخ : 2015/05/18

أمـــام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتور : بن ساحة علي ..... (جامعة غرداية) رئيســـا.

الدكتور : عمي سعيد حمزة .....(جامعة غرداية) مشرفا .

الأستاذ :بن عربة فريد .....(جامعة غرداية) مناقشا .

السّنة الجامعية : 2016 – 2017

جـــــــــامعة غـــــــــــــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قســـــم العلوم الاقتصاديـــــــة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميـــــدان العلـــــوم الاقتصاديـــة تخصص مالية وبنوك

من إعداد الطالب : بشراير عز الدين

دور السياسة النقدية في تخفيض من البطالة دراسةحالة الجزائر خلال 2000-2015

نوقشت علنًا بتاريخ : 2015/05/18

أمـــام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتور : بن ساحة علي ..... (جامعة غرداية) رئيســـا.

الدكتور : عمي سعيد حمزة .....(جامعة غرداية) مشرفا .

الأستاذ :بن عربة فريد .....(جامعة غرداية) مناقشا .

السّنة الجامعية : 2016 – 2017

شكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أولا وقبل كل شئ على أن هداني لإنجاز هذا العمل ووفقني ورزقني الصبر لإتمام العمل المتواضع والقيم لأفيد به

ومن ثم يطيب لي أن أتقدم بشكري إلى أساتذتـــــــــــــــي :

الأستاذ المشرف الدكتور عمي سعيد حمزة والأستاذ : بوهريرة عباس

و أستاذي العزيز بن ساحة علي على ماقدموه لي من إرشاد ومتابعة في البحث وتذليل الصعوبات العلمية في هذه المذكرة كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأستاذة : بلخير فاطمة والأستاذ مصيطفي عبد اللطيف على نصائحهم القيمة حول الموضوع.

وأشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم وصبرهم طول فترة انجاز العمل

كما أشكر كل من ساعدني من قريب و من بعيد وبأي شكل من الأشكال على إتمام هذا العمل عسى الله أن يوفقنا لما فيه الخير ،شكرا للجميع.

الطالب

تهدف الدراسة إلى إختبار مدى تأثير السياسة النقدية في التخفيض من البطالة في الجزائر من خلال الفترة (2000-2015) تم فيها الإشارة لنظرة حول السياسة النقدية والبطالة والعلاقة التي تربط بينهما، وتم تطبيق إختبار النموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وذلك بالإعتماد على مجموعة من حجم المتغيرات والمتغيرات المتأثرة فيها (معدل الخصم ، معدل إحتياط القانوني ، والكتلة النقدية (m2 كل أداة تفسر التغير في حجم البطالة خلال الفترة المدروسة والنتائج المتوصل إليها كانت لديها معنوية إحصائية حيث ظهر التأثير المباشر لكل أداة على حدى ومن بين الأدوات التي توثر بعلاقة طردية هو معدل الخصم الذي يؤثر بعلاقة موجبة والكل من معدل إحتياط الإلزامي و الكتلة النقدية بالسلب أي بعلاقة عكسية، حيث تبين لنا وجود علاقة إرتباط قوية بين السياسة النقدية والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

الكلمات المفتاحية:

سياسة النقدية ، بطالة ، تضخم، كالدور، فعالية.

Study Summary:

The study aims to test the extent of the impact of monetary policy in the reduction of unemployment in Algeria during the period (2000-2015) Reference was made to look about monetary policy, unemployment, and the relationship between them, was applied multiple linear regression model test, depending on the set of the size of variables and variables affected by the (discount rate, the legal reserve rate, monetary and mass m2) every hurt him explain the change in the volume of unemployment during the period Almdhirosh and the results obtained it was to have a significant statistical where the back of the direct impact of each hurt him on my own and the tools that affect a positive relation is the rate of My father discount affects a positive relationship and all of the mandatory reserve rate and the monetary bloc negatively any inverse relationship, where we found a strong link between monetary policy and unemployment in Algeria relationship during the period of the study.

Mots clés:

monetary policy, inflition, kaldour, efficase.، unemployment

قائمة الجداول

رقم الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): يبين متغيرات الدراسة	30
الجدول رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب عمل في الجزائر	33
الجدول رقم (03): مصفوفة الارتباط لمعامل بيرسون	39
الجدول رقم (04): مخرجات إحصائية لدالة الانحدار المتعدد	41

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): المربع السحري نيكولاس كالدور	04
الشكل رقم (02): مستوى التوازن بين الطلب والعرض في السوق العمل	12
الشكل رقم (03): منحنى فيليبس	15
الشكل رقم (04): الناتج الداخلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري	26
الشكل رقم (05): الموازنة العامة (رصيد الميزانية) في الاقتصاد الجزائري	27
الشكل رقم (06): ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري	29
الشكل رقم (07): تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري	32
الشكل رقم (08): تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري	34
الشكل رقم (09): تطور معدلات اعادة الخصم والاحتياطي الالزامي في الاقتصاد الجزائري	36
الشكل رقم (10): تطور الكتلة النقدية M_{02} في الاقتصاد الجزائري	38

المفهوم	الرمز و الاختصار
البطالة	chomage
سعر إعادة الخصم	rescompte
معدل الاحتياطي الالزامي	reserveoblg
نمو النقد الحقيقي (الكتلة النقدية / الدخل الوطني)	m02/pib
الكتلة النقدية	m02
المتغير الاحصائي الثابت	cons

المقدمة العامة

أ- توطئة :

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الإقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية جنبا إلى جنب السياسة المالية لتحقيق الرفاهية ورفع مؤشرات النمو الإقتصادي، ولا تزال الدراسات الأكاديمية تبحث في أهم السبل التي من شأنها أن تزيد من كفاءة هذه الأدوات ومحاولة إيجاد صلة تكامل مع السياسة المالية وباقي السياسات المتاحة كالجبائية والمحاسبية وغيرها لتحقيق الهدف المنشود.

ولعل من أهم الأهداف المسطرة في السياسات الإقتصادية الكلية جنبا إلى ظبط التوازن ببعديه هو تحقيق مستويات مقبولة من التضخم والبطالة، ولعل هذه الأخيرة تعد هاجسا أمام البنوك المركزية نظرا لأنه ما من إطار مقبول على نطاق واسع يمكنه من التأثير على مؤشرات البطالة نظرا لطبيعتها ، وعليه من أجل تأصيل العلاقة بين السياسات الإقتصادية والمؤشرات الإقتصادية الكلية تحاول هذه الدراسة أن تتناول إحدى هذه الأدوات وهي السياسة النقدية مع متغير من المتغيرات الكلية وهي البطالة، وقد إستهدفت الإقتصاد الجزائري نظرا للظروف الموضوعية، فالجزائر على غرار الدول العالم مازلت تعاني من مستويات متباينة من البطالة وتشكل هاجسا بالنسبة للدولة لما لها أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الإقتصادية أو من الناحية الإجتماعية، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الإقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

ب- الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق وبغرض تأصيل جوانب الموضوع من الناحية العملية والتطبيقية، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

مامدى تأثير السياسة النقدية في تدنية معدلات البطالة في الجزائر ؟

ج-الإشكالية الفرعية :

- فيما تتمثل أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر؟
- ما مدى تصاعد مستويات البطالة في الجزائر؟
- مامدى تأثير أدوات السياسة النقدية الكمية على معدلات البطالة ؟

د- فرضيات البحث :

إنطلاقاً من إشكالية البحث يمكن وضع الفرضيات التالية :

- تتمثل أدوات السياسة النقدية في الجزائر على الأدوت الكمية والنوعية المعروفة في العرف الإقتصادي؛
- تعد معدلات البطالة في الجزائر ذات مستويات مرتفعة جدا؛
- من خلال تتبع الأوضاع الإقتصادية العامة يتضح أنه لا يوجد أي أثر للسياسة النقدية في الجزائر على متغيرات البطالة؛

هـ-مبررات إختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الإعتبارات منها :

- محاولة إبراز دور السياسة النقدية في التقليل من البطالة؛
- تخصص الدراسة وكذا المساهمة في تقديم ولو إضافة لمكتبة الكلية بهذا النوع من الدراسات؛
- الرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بالسياسات النقدية والكلية .

و- أهداف الدّراسة و أهميتها :

تكمن أهمية الدراسة في الإجابة على التساؤلات المتضمنة في الإشكالية بالإضافة إلى كونها تسلط الضوء لإبراز دور السياسة النقدية في معالجة البطالة وتعطنا الحلول المناسبة من أجل تخفيض هذه الظاهرة السلبية في المجتمع ،كون الدراسة تدرس علاقة بين موضوعين حيويين هما السياسة النقدية والبطالة ،وتعتبر هذه الدراسة مرجعا للأكاديميين والباحثين في موضوع السياسة النقدية وتخفيض من البطالة وهي دراسة حديثة من ناحية الزمنية سنة 2015.

ز- حدود الدّراسة :

- الإطار المكاني: تم اجراء هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري.
- الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2015 .

ح-منهج الدّراسة و الأدوات المستخدمة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع لتحليل مختلف أبعاده ، والإجابة على الإشكالية المطروحة، إرتأينا إختيار المنهج الوصفي لأنه يمكننا من توضيح جوانب الدراسة النظرية والذي يهتم بالإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والبطالة هذا بالنسبة للفصل الأول ، أما في الجزء الخاص بالدراسة الميدانية والتطبيقية فتم الإعتماد على المنهج التحليلي في دراسة الحالة، لإختبار العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وعلاقة البطالة بها وبإستعمال الإنحدار المتعدد والذي يساعد في الكشف عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

ط–صعوبات البحث:

إن من أهم الصعوبات التي إعترضتنا أثناء قيامنا بهذا البحث تتمثل فيما يلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات وتشعب الموضوع وشموله على عدة عناصر مترابطة ،الأمر الذي حتّم علينا عدم التطرق إلى بعضها رغم أهميتها .
- صعوبة الوصول إلى بعض التفاصيل منها الإحصائية وتضاربها من مصدر إلى آخر خاصة معدلات التضخم .

ي– هيكل البحث :

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها ، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالاتي :

المقدمة : من أجل تقديم الدراسة المقدمة واللإلمام بالموضوع،

الفصل الأول : ويخص الإطار النظري للسياسة النقدية والبطالة في الأدبيات الإقتصادية.

الفصل الثاني : تم تخصيص هذا الفصل للدراسة التطبيقية، حيث نجد أنه في المبحث الأول تناول الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ،من خلال عرض وتحليل متغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فقد كان عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها .

الخاتمة : عرض موجز لما شملت عليه المذكرة .

الفصل الأول

تمهيد :

يعتبر مصطلح السياسة النقدية من أهم المصطلحات الإقتصادية ، حيث تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في الإقتصاد لأهميتها على القطاعات المصرفية والهيئيات الحكومية وهذا من خلال سياستها المتمثلة في إمتصاص مشاكل كثيرة كالتضخم والبطالة بفعل أدواتها وسياستها، وعليه من خلال هذا الفصل سيجيب عن سؤال يتعلق بالمفاهيم العامة للمتغيرات وذلك بتقديم مفاهيم تخص السياسة النقدية والبطالة في الإقتصاد ، من خلال مبحثين الأول نظري والثاني تطبيقي خصص لدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع بغية معرفة أهدافها والنتائج المتصول اليها .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والبطالة في الإقتصاد

يتناول هذا المبحث مفاهيم عامة حول السياسة النقدية في الإقتصاد من خلال التطرق إلى تعاريف وأدواتها، وكذا الأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي إختصرت عمليا في المربع السحري كالدور، ومن ثم التعرج إلى مفاهيم عامة على البطالة وأهم تصنيفاتها، وأخيرا نحاول أن ندرج آراء المدارس الإقتصادية العريقة ووجهة نظرهم من خلال هذه المتغيرات المدروسة.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية والمربع السحري كالدور

1. تعريف السّياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تعنى بتحقق الإستقرار والتوازن الإقتصادي العام، ونأخذ فيما يلي بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية :

السياسة الإقتصادية هي مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية في فترة زمنية معينة.[1]

- كما عرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل تحقيق أهداف معينة [2].
- يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المكلفة بتسير شؤون النقد والإئتمان، وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تغييرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما تلائم والظروف الإقتصادية المحيطة .[3]
- يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على إستقرار المستوي العام للأسعار[4]؛

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، **"السياسات الاقتصادية"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003،ص 140.

[2] – محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**،دار غيداء للنشر والتوزيع ،ص18

[3] – صاري علي، **السياسة النقدية غير التقليدية– الأدوات والاهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد04، جامعة الجزائر 3، سنة 2013.

[4] – مصيطفى عبد اللطيف، **مطبوعة في مقياس النظريات والسياسات النقدية**، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس والماستر، جامعة غرداية، ص33.

- ويعرفها George Pariente على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد ،ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف؛
- من هنا يمكن طرح تعريف للسياسة النقدية على أنها مجوعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها اعلى سلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي في التحكم في عرض النقود بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة .

2. أهداف السياسة النقدية:

إن الهدف الرئيس من السياسة النقدية لأغلب البنوك المركزية هو تحقيق إستقرار الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا ، ويعني ذلك على الصعيد الإقتصاد المحلي إبقاء التضخم منخفضا ومستقرا، إما على الصعيد الخارجي، فيعني إستهداف سعر الصرف ويعمد الإقتصاديون إلى تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى مجموعتين من الأهداف، أهداف نهائية وسيطية[1] :

2.1. الأهداف النهائية:

إن الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الإقتصادية وهو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في ميزان المدفوعات وتوزيع أمثل لموارد المجتمع ، ونجد الأهداف في البلاد العربية نتيجة استقرار التشريعات ،تدور عموما حول العناصر التالية :

- تحقيق الإستقرار النقدي و تشجيع النمو الإقتصادي.
- ضمان قابلية صرف العملة و الحفاظ على قيمتها الخارجية.
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية و نقدية متطورة.
- تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي. [2]
-

2.2. الأهداف الوسيطية:

تعبر هذه الأهداف عن تلك التغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدراتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي :

[1]- صاري علي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2]- عبد المجيد قدي , **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر, 2006, ص55.

- وجود علاقة بينهما وبين الأهداف النهائية
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات السياسة النقدية [1]

هذا ويمكن إقتصار أهداف السياسة النقدية في زوايا "المربع السحري كالدور " بالرغم من أن الوصول إلى متطلبات وزوايا المربع صعب حتى بالنسبة للدول المتقدمة، نتيجة للتعارض الموجود بين متغيراتها (زوايا المربع)، الشكل أدناه يوضح أهداف السياسة النقدية "المربع السحري لنيكولاس كالدور".

الشكل رقم(1): المربع السحري لنيكولاس كالدور"Le Carré Magique de N. Kaldor "

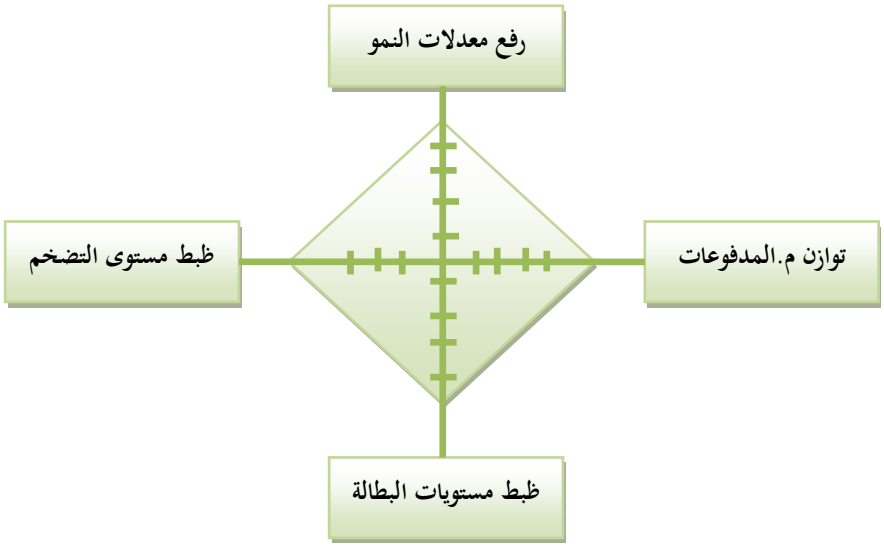

المصدر : من إعداد الطالب بناء على ما سبق.

3. أدوات السياسة النقدية (الكمية والكيفية):

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الإقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود والمناخ من الإئتمان وهي الأدوات الكمية الأدوات النوعية .

وتهدف بصفة أساسية إلى التأثير في حجم الإئتمان المصرفي دون الإهتمام بأوجه الإستخدام التي يوجه إليها هذا الائتمان، و يلاحظ أن هذه الأدوات تحدث أثرها عن طريق التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية و من تم على قدرتها على فتح الإئتمان و خلق الودائع.[2]

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 64-76

[2] أكرم نعمان الطيب، **أثر التحرر الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص78-81

.

3.1. أدوات السياسة النقدية الكمية:

الأدوات الكمية للسياسة النقدية ويطلق على هذه الوسائل أحيانا بالوسائل الغير مباشرة، ويتحدد الغرض الأساسي من إستخدام هذه الوسائل على التأثير في كمية الإئتمان المصرفي أو حجمه، وأن إستخدام الوسائل الكمية بهدف التأثير في كمية الإئتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية وعلى هذا الأساس تستطيع السياسة النقدية التأثير في النشاط الإقتصادي من خلال إستخدام الوسائل الكمية بطريقة توسعية أو تقييدية تجاه المصارف على منح الإئتمان بحيث تكون نتائج هذه السياسة ملموسة في زيادة كمية الإئتمان المصرفي أو انخفاضه وبحسب مقتضيات الوضع الإقتصادي السائد وتضم الوسائل الكمية أو العامة ثلاث سياسات "سعر إعادة الخصم ، السوق المفتوحة ، الإحتياطي القانوني"[1] .

3.1.1. سياسة سعر إعادة الخصم:

يقصد بسعر إعادة الخصم على أنه الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند لجوء الأخيرة إلى إعادة الخصم الأوراق التجارية أو المالية القصيرة الأجل التي بحوزته، أو الإقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة إضافية لتدعيم إحتياطاتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة[2].

3.1.2. سياسة السوق المفتوحة:

إن عمليات السوق المفتوحة هي إحدى الوسائل الغير مباشرة التي تستخدمها البنوك المركزية لاسيما في الدول المتقدمة لتأثير على النشاط الإئتماني في البنوك التجارية حيث يؤثر البنك المركزي أليا على الإحتياجات النقدية للبنوك التجارية، تعني عمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالي كبائع ومشتري للأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو في السوق النقدية بوصفه بائعا أو مشتريا للسندات الحكومية أو الخاصة بهدف تقليص أو زيادة حجم المبالغ السائلة أو الإحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية والتأثير في مقدرتها على خلق الإئتمان وبالتالي تغيير كمية التداول النقدي بما ينسجم ومستوى النشاط الإقتصادي.

3.1.3. نسبة الإحتياط الإجباري:

تعني هذه السياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية و المالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية، و تعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا و إستخداما خاصة في الدول المتقدمة، فقد إعتبرها فريدمان من أكثر الأدوات نجاعة و فعالية في التأثير على المعروض النقدي، و من ثم حجم

[1]- بلعايش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر/فرنسا، أطروحة دكتوراه ل.م.م، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2015/2014، ص 121.

[2]- بلعايش ميادة، مرجع سبق ذكره، ص 126.

الإئتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن إستعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، و إن تتمتع الدول بأسواق نقدية و مالية متطورة و منظمة.

3.2. أدوات السياسة النقدية الكيفية:

هذا النوع من الوسائل السياسة النقدية يستهدف توجيه الإئتمان إزاء بعض القطاعات الإقتصادية التي تمثل أهمية إستراتيجية، والتأثير في حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الإقتصاد وكلفة الحصول عليها وأمد إستحقاقها .

3.2.1. التأثير والإقناع الأدبي:

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية، تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الإئتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي[1]. إن اعتماد هذا الأسلوب المباشر للسياسة النقدية والرقابة على الإئتمان ما فتي التخلي عنه يتزايد من سنة إلى أخري خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين لصالح الأساليب الغير مباشرة سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية ، وذلك لعدة أسباب :

- تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك التجارية نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤثرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.
- تعمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى ،كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخري بفوائد أعلى .
- تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات .
- انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الإئتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها .

3.2.2. سياسة تأطير القرض:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة، كأن لا يتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة لأخرى .

[1] – مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 37.

3.2.3. التنظيم الإنتقائي:

تهدف هذه الإجراءات الإنتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشي وأهداف السياسة الإقتصادية للدولة، ولهذا يمكن إتخاد بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية بمنحه إلى المقترضيين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للإستعمالات الخاصة.

3.2.4. هامش الضمان المطلوب:

يقصد به الفرق بين قيمة القرض والقيمة السوقية ، والذي تحدده السلطة النقدية، وبالتالي تحديد القيمة القصوى التي يستطيع مشتري السندات أن يقرضها بضمان السندات، وهذه الوسيلة تؤثر مباشرة على طلب القروض بدلا من أن تؤثر على كميتها أو تنقصها ، وهنا يستطيع المتعاملون الحصول على نسبة معينة من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية، وتسديد الباقي من أموالهم الخاصة، ويمكن للبنك المركزي تحديد هذه النسبة وفق الظروف الإقتصادية السائدة .

3.2.5. الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

هو إجراء يشمل وضع القواعد الخاصة بكيفية السداد والمدة القصوى للتقسيط بالنسبة لشراء أنواع معينة من السلع الإستهلاكية المعمرة (أثاث ،سيارات ...)، ويؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الإستهلاك بصفة عامة، ويتطلب توفر عنصرين، حد أدنى من ثمن السلعة يسدد مسبقا، ومدة التقسيط يمكن البنك المركزي أن ييسر شروط هذا البيع في حالة الكساد بتخفيض الحد الأدنى لما يدفع مسبقا من ثمن السلعة، أو إطالة مدة التقسيط، كما يمكنه تقييد شروط البيع في حالة الرواج برفع الحد الأدني للثمن المدفوع مسبقا أو تخفيض مدة التقسيط، مع ملاحظة أن هذا النظام ينتشر في الدول المتقدمة ، أما في الدول النامية ليس له نفس الأهمية بسبب قلة انتشاره[1] .

[1]- بلعايش ميادة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

المطلب الثاني : مفهوم البطالة في الإقتصاد

1. تعريف البطالة :

- تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم، فلم تعد البطالة مشكلة الدول المتخلفة فحسب ،بل واصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة. لعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الإقتصادية العالمية التي توجد في الدول الغنية المتقدمة والنامية على حد سواء تفاقم البطالة[1]؛
- الحالة التي تطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد ، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوي المطلوبين ،وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة ،نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الإستعابية لإقتصاديات هذا المجتمع [2]؛
- كما عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها : حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوي الأجر السائد لكن دون جدوى بالإضافة الى ذلك فالبطالة تعرف أيضا بأنها : عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه ، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل ، بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه شرطين : القدرة على العمل والبحث عنه؛

2. قياس وحساب معدلات البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الإقتصادية الكلية ذات دلالة البالغة في رسم السياسات الإقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام ، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة.يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد

[1] – شعباني لطفي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر– الفترة 2005–2010**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 18، 2013، ص73.

[2] – زروخي صباح، مرحومة عبد الحميد، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2013 باستخدام التكامل المشترك**، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر، العدد15، جوان 2014، ص 97.

معدل البطالة عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية ، كنسبة عدد العاطلين عن العمل على القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة)عدد نقطة زمنية معينة وذلك بإستخدام الصيغة التالية [1]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إذا :

$$\text{الفئة النشطة} = \text{العاطلون} + \text{العاملون} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

3. أنواع البطالة في الإقتصاد:

يعد التميز بين أنواع البطالة ذو أهمية بحيث يساعد على الكشف عن أسباب وجودها وكذلك تحديد الأليات الكفيلة لمعالجتها ، وهناك العديد من أنواع البطالة تبعا لطبيعة الإقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يتواجد فيها .

3.1. البطالة الإجبارية :

تتمثل البطالة الإجبارية في البطالة الصريحة أي أن الأفراد قادرون على العمل، و راغبون فيه ويبحثون عنه، ولكنهم لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة، أي أنه يمثل فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه، بينما البطالة الإختيارية تنشأ حين يختار العامل الفراغ ويرفض بإرادته ومعرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو إتبعها لإستطاع أن يحصل على العمل [2].

3.2. البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورات الإقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الإنكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها إستنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف إستخدام الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد، ومن ثم إنخفاض درجة الإستخدام ،وتنخفض البطالة في حالة الإنتعاش والإزدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الإقتصادية ، ويزداد إنتاجها ويزداد الإستخدام، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة. قد يتطلب القضاء على هذا النوع من

[1] – سليم العقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف– الجزائر، 2010/2009، ص 04.

[2] – شعباني لطفي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص 73.

البطالة إتباع سياسات إقتصادية توسعية ، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الإستثمار والصادرات ، زيادة الإستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب[1] .

3.3. البطالة الإحتكاكية:

تشير البطالة الإحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبرتهم وأعمالهم ومهاراتهم ، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها .

[1]- سليم العقون، مرجع سبق ذكره، ص 04.

المطلب الثالث: اسهامات السياسة النقدية في تدنية معدلات البطالة

1. النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة:

نتعرض في هذا المطلب إلى البطالة في المدارس الإقتصادية مشيرين إلى التحليل الكلاسيكي والمدرسة الكينزية وهو على النحو التالي :

1.1. النظرية الكلاسيكية:

إن الكلاسيك يعتبرون العمل سلعة يتحدد سعرها (الأجر) في سوق العمل كباقي السلع الأخرى من خلال تقاطع رغبات عارضي العمل ورغبات طالبي العمل، بينما جهة عرض العمل تعبر عن سلوك المالكين لعنصر العمل من عمال و أجراء والذي يتمثل بيانيا بمنحى عرض العمل. ويتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه في السوق الخاصة به فعرض العمل يكون من طرف الأفراد، ووفق المدرسة الكلاسيكية يرتبط عرض العمل إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي، أما الطلب على العمل عند الكلاسيك يتعلق بطلب المؤسسة الإنتاجية وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي مثل ما هو الشأن بالنسبة للعرض. وهناك ثلاث فرضيات ضمنية يراها الكلاسيك في مستوى العمل نوجزها فيما يلي[1]:

- فرضية تجانس وحدة العمل: يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء ؛
- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل؛
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الإلتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي ، حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات؛

[1] – بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 10.

الشكل رقم (2) : مستوى التوازن بين الطلب و العرض في سوق العمل الكلاسيكي

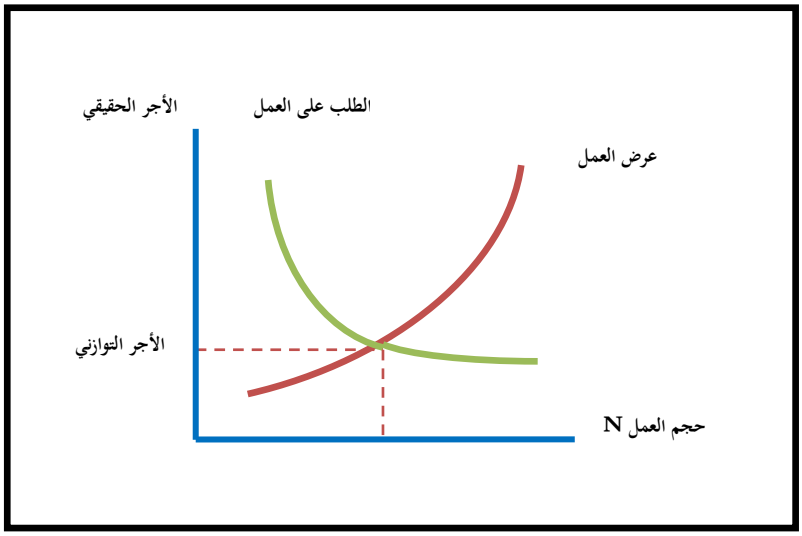

المصدر: من إعداد الطالب بناء على عدة مراجع.

1.2. النظرية الكنزية:

يمكن القول أن أزمة الكساد العظيم التي تعرض اليه الاقتصاد الراسمالي كانت بمثابة نقطة البداية للتحليل الفكري لهذه النظرية ، فقد كان لكينز الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال ، فضلا على أن النظام الرأسمالي لا يملك الأليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوي التوظيف الكامل ، ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية ، ولا يتحقق التوازن عند مستوي التوظيف الكمال إلا بمحض الصدفة ، ولهذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك بإستخدام السياسات المالية التوسعية [1].

1.3. النظريات الحديثة:

لم تعد النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية بمقدورها تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي إنتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة ، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسيرها ، ولعل أهم النظريات نذكر :

- نظرية البحث عن العمل
- نظرية تجزئة سوق العمل
- نظرية إختلال سوق العمل

[1] – زروخي صباح، مرحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

1.3.1. نظرية البحث عن العمل:

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الإقتصاديين أمثال : Phelps ، Gordon ،Hall،Pevry.
إستطاعت هذه النظرية في السبعينات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعي إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات ، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ، ولو نسبيا محاولة إكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب العمل مع تحديد مستوي الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح[1].

1.3.2. نظرية تجزئة السوق:

أول من تناول فكرة إزدواجية سوق العمل هما الإقتصاديان Piore و Doeringer خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوي العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق ، النوع ، السن ، والمستوي التعليمي . تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب إرتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينات وبداية السبعينات ومن تم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى .وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق ، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما (سوق أولي /سوق ثانوي).

1.3.3. نظرية اختلال السوق:

ظهرت هذه النظرية على يد الإقتصادي الفرنسي E.Malinvand ، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات ، ويركز تحليله للبطالة على سوقين إثنين هما : سوق السلع وسوق العمل . تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير ، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل ، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الإختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن نطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات ، ولا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات .

[1]- سليم العقون، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2. علاقة البطالة بالتضخم (منحنى فيليبس):

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز ، تركيز التحليل الإقتصادي والسياسات الإقتصادية على قضية البطالة والتوظيف .وكان ذلك أمرا منطقيا ،لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة إنعكاسا لمشكلة البطالة ، وإفتقاد التوظيف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير (1929-1933) .بيد أنه عندما إستعادت دول غرب أوربا عافيتها الإقتصادية بعد عمليات إعادة البناء ، ما بعد الحرب العالمية الثانية ،بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة .ومن هنا بدأ عدد من الإقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم .وفي هذا السياق نشر البروفيسور أ.و فيليبس A.W.Phillips ، الأستاذ بمدرسة لندن للإقتصاد في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة الإيكونوميكا Economica ، تحت عنوان :العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957 وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن .وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية ، بينما على النقيض من ذلك ، حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية .وفي عام 1960 قام الإقتصادي ويتشارد ليبسي R.Libsey بتناول هذه الفكرة في مقالة شهيرة له في مجلة الإيكونوميكا ، وأكدها من خلال إثباته وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل ، وإستخدام بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في السوق ،وتبين له ،أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كل صناعة (وهو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها) وإرتفع معدل الأجور، ثم تبين بعد ذلك وجود نفس هذه العلاقة في عدد من البلدان الصناعية ،وبعد ذلك قام كل من بول ساموسلسون Paul.A.Samuelson وروبرت سولو R.M.Solow بتطوير الفكرة ، وإنتهيا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ،وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحني فيليبس Phillips Curve و ما لبث أن أصبح منحني فيليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمة ، في شرح أهداف ومشكلات السياسة الإقتصادية الكلية ووصفه الإقتصادي المعروف جيمس توبن James Tobinبأنه أكثر الأعمال الإقتصادية الكلية تأثيرا على إمتداد قرن كامل[1] .

[1]- رمزي زكرياء، **الاقتصاد السياسي للبطالة– تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، دون طبعة، 1990، المجلس الوطني للثقافة والأدب للنشر، الكويت، ص 361.

ويبدوا أن ديوع منحني فيلبس وانتشاره في التحليل ، راجع إلى أنه قد أعطي ردا على مشكلة اختيار السياسة الإقتصادية الكلية في عقد الستينات (حينما كانت الكينزية هي الفلسفة الإقتصادية المسيطرة) ، وحينما كان هناك تشاؤم بشأن السرعة التي يمكن من خلالها أن يصل الإقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل عبر تغيرات الأجور والأسعار ، مع المحافظة على الإستقرار النقدي كلما أمكن ،ففي ضوء المنطلق الذي إنطوى عليه منحني فيليبس ساد إعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم ، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل .وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الإقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية ،ففي كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل ،لا عجب والحال هذه ، أن ساد التفاؤل بين الإقتصاديين خلال عقد الستينيات بشأن إمكان تخفيض معدلات البطالة ، مقابل السماح بوجود معدل متواضع للتضخم ، هناك إذن مقايضة trade-off يمكن أن تحدث بين البطالة والتضخم ، وأن هناك على منحني فيليبس عدة نقاط ممكنة تعبر عن أوضاع توازنية ونعود الأن إلى الرسم لكي نلقي مزيدا من الضوء على المنطلق الذي إعتمد عليه منحني فيليبس .

شكل رقم (03): منحنى فيليبس

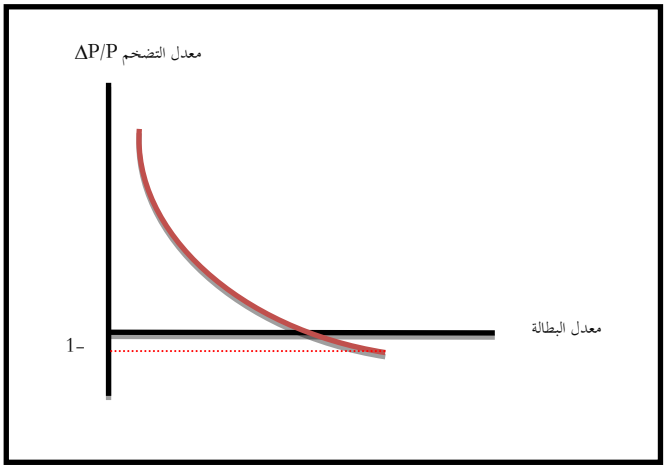

المصدر: إعداد الطالب بناء على نفس المرجع

حيث نقيس على المحور الأفقي معدل البطالة السنوي ، وعلى المحور الرأسي على الجانب الأيمن معدل الزيادة السنوية في الأجور النقدية ، وكما هو واضح من الرسم ، أن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدرا 3% سنويا ، الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقل بمقدار 3 % سنويا عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية والسبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد سنويا

بمعدل 3% ،وأن الأسعار تتحدد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة (لاحظ أن هذا الإفتراض متعسف لأنه يهمل عناصر التكاليف الأخرى) وعليه فإن :

معدل التضخم =معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل .....(03)

ورغم ما إستقبل به منحنى فيليبس من حفاوة وحماس من قبل الإقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين، إلا أنه لم يكن وراءه تفسير نظري مقبول يوضح لماذا تتخذ العلاقة بين التضخم والبطالة هذه العلاقة السالبة، وأيا كان الأمر فإن الحفاوة التي إستقبل بها منحنى فيليبس من قبل الإقتصاديين سرعان ما إنتقلت إلى رجال السياسة وصناع السياسات الإقتصادية .فمنذ الستينيات أصبحت معظم البرامج الإقتصادية للحكومات في البلدان الصناعية (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان) تشير إلى هذه العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وكانت حكومات هذه البلدان تختار النقطة التي تفضلها على منحني فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم ، وتقوم بعد ذلك بإختبار السياسات النقدية المالية التي تحدد مستوي الطلب الكلي[1].

وعموما إذا كان منحنى فيليبس قد عبر عن قائمة واسعة من خيارات التزاوج أو التوليفات بين معدل البطالة ومعدل التضخم فإن هذه القائمة قد إنهارت تماما ، حيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل مرافق لتضخم، الأمر الذي يعني أن منحني فيليبس قد تحرك لا على هذا ولا ذاك و هو فعلا ما حدث خلال الفترة 1968-1990 وعندئذ لم يعد هناك شك في أنه لايوجد استقرار في منحني فيليبس وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقة أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة والسهلة التي كان يصورها منحني فيليبس.

والمنحني الذي قدمه فليبس بإسمه له صفتان على تفسير التضخم :

1-إن ميل المنحني سالب :أي أن العلاقة بين المتغير في معدل الأجر ومعدل البطالة هي علاقة عكسية ،مما يعني أن زيادة معدل البطالة تتقابل مع trade –off إنخفاض معدل الأجر النقدي، ومع الزمن تحولت العلاقة الأصلية التي قدمها فليبس إلى علاقة بين معدل التضخم والبطالة .

2- إن العلاقة السابقة هي علاقة غير خطية،مما يعني أن انخفاض معدل البطالة سوف يتقابل بزيادة أكبر في معدل التغير في معدل التضخم .[2]

[1] – رمزي زكرياء، نفس المرجع السابق، ص 361.

[2] متولي عبد القادر،**إقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الفكر ناشرون وموزعون 2009 ،الطبعة الأولي ،ص213،ص214

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للدراسة

وسوف نتطرق في هذا المبحث الى مجموعة من الدراسات، سبق وأن تناولت الموضوع ،و لوا من الجانب جزئي، ومنها مواضيع عولجت في الجزائر وأخرى خارج الوطن.

المطلب الأول : الدرسات السابقة العربية (جغرافيا : محلية اجنبية) (لغويا : عربية اجنبية)

1. دراسة بن علي ميلود و عباس بوهريرة ، **مدي فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور –الإقتصاد الجزائري نموذجا** 2017 .

تناولت هذه الدراسة تحليلا عاما حول فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق المربع السحري كالدور، من خلال تحليل جملة من المؤشرات الإقتصادية ،وبالإعتماد على التحليل الإقتصادي المبني أساسا على المؤشرات الإقتصادية الذي كشف عن فعالية السياسة النقدية ، أفضت الدراسة إلى أن توجهات السياسة النقدية غير ناجعة نسبيا ، وبالتالي لا يمكن تحقيق زوايا مربع كالدور. وبناءا على ذلك اوصت الدراسة بأن يتم مراجعة توجهات السياسة النقدية عن طريق إعطاء إستقلالية أكبر لبنك الجزائر. وتوصلت هاته الدراسة إلى بعض النتائج أهمها :

- يتضح وجود قصور كبير في توجهات السياسة الإقتصادية المدعمة بالسياسة النقدية غيرالفعالة نسبيا وحالة من اللارشادة إقتصادية .
- تبين من خلال الدراسة أنه يمكن القول أن تحقيق أهداف أو زوايا المربع السحري كالدور في الجزائر يعد غيرناجعة .
- السياسة النقدية محدودة نسبيا في التأثير على توجهات السياسة الإقتصادية الرامية إلى رفع مستوى الرفاهية في الجزائر.

2. دراسة سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر**، 2009-2010 .

تدور إشكالية الدراسة حول مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الإقتصادية في الجزائر وقد حاول الباحث من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات وإختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة البطالة خلال فترة الدراسة حيت نجد أن الجزائر إعتمدت فيها إصلاحات إقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الإقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل والبطالة . إن الهدف من وراء هذا البحث المتواضع قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985- 2007.

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل لها في هذا البحث :

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا وإختلافا بين الإقتصاديين على إختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة ،لكن نجد ،على إثر تلك الإصلاحات ، أثار عديدة شملت النواحي الإقتصادية والإجتماعية خاصة؛
- أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة والحد من البطالة تمتلث في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الإجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزت دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية ؛
- تشير النتائج أن معدلات البطالة سجلت إنخفاظا معتبرا خلال الفترة 2000-2007 ،إذا وصلت إلى 13.80 % سنة 2007 ، وذلك راجع نتيجة تطبيق الجزائر برنامج دعم النمو والإنعاش الإقتصادي ؛
- تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي ، وهذا خلال فترة الدراسة 1985- 2007 ؛
- أما بالنسبة إلى عدم ظهور متغير معدل التضخم في النماذج ،فيمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الأجل الطويل وبالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة ، أما بالنسبة لمتغير حجم النفقات العامة فيمكن إرجاع ذلك لعدم دقة الإحصائيات المتحصل عليها خلال طيلة هذه الفترة هذا من جهة ،و إلى عدم تأثر معدل البطالة بهذا المتغير المفسر من جهة أخرى .

3. دراسة زوخي صباح وبرحومة عبد الحميد، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدم التكامل المشترك .**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة التي تربط معدلات البطالة بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة من أجل معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين مستقرة أم لا ،فقد تم إستخدام إختبار جدر الوحدة لفحصها والتأكد من مدى إستقراريتها ، حيث يتم تحديد رتبة كل متغير وتوصلت الدراسة إلى متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى ، أما فيما يخص إختبار التكامل بين المتغيرين فقد أوضحت الدراسة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغير محل الدراسة .

4- دراسة بوصافي كمال ،دراسة حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية،

تدرس إشكالية الدراسة العلاقة الموجبة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي والحقيقي والتغير في معدل البطالة ، إشارة إلى خضوع الإقتصاد الجزائري لصدمات العرض وصدمات الطلب العشوائية، خلال فترة الإصلاحات وبداية سياسة الإنعاش الاقتصادي (1990-2002)،تفقد السياسة الإقتصادية الظرفية كل إمكانية التحكم في البطالة الظرفية على الأمد الطويل .

وقد أوصت الدراسة بتحسين النظم الإحصائي الجزائري وتخفيض الضرائب والرسوم على المؤسسات العمومية والخاصة ومحاربة البطالة البنيوية،عدم إعتماد التضخم كأداة لتشجيع التشغيل، عدم محاربة البطالة الناتجة عن إعادة الهيكلة ،تغير السياسة الأجرية وإعتماد إقتصادية لرفع المردود في المؤسسة الإقتصادية.

المطلب الثاني : الدرسات السابقة الأجنبية :

1. دراسة ibrahima diallo، **السياسة النقدية ودورها في إتحاد الاقتصادي 2008** من جامعة Gaston Bberger Saint- Louis du Senegal.

هدفت هذه الدراسة إلى دور السياسة النقدية في معالجة بعض المشاكل الإقتصادية وذلك من خلال ما يتم من إتحاد إقتصادي ،فقد رأت الظاهرة بعض الدول الإفريقية في 1994 سبتمبر هناك وجود إتحاد إفريقي بين الدول بركنفاصوا ونجيريا وسنغال وطوقوا كان هناك إتحاد إقتصادي بينهم وفي 1997 كان مفعل بشكل محسن ولكن كانت هناك بعض المشاكل في السياسات النقدية مثل ارتفاع معدلات التضخم وبعض المشاكل الموجودة في عدم إستقرار الأمن مما أدى إلى وجود عوائق كبيرة ومشكلات لا يمكن حلها في السياسات الإقتصادية الكلية للبلدان الإفريقية. وخلصت الدراسة إلى ما يلي :

أهمية السياسة النقدية في وقتنا الحاضر تلعب دور مهم في النشاط الإقتصادي.

- لابد أن تكون سياسة الحكومات واضحة لرسم مخططاتها من خلال البنوك المركزية وذلك بالإعتماد على إحصائيات حقيقية من معدلات نمو السكان و معدلات النمو الحقيقة التي تعتمدها من أجل معرفة الدلالات الحقيقة في البلد .
- لابد من تفعيل الحوكمة بشكل فعال داخل المؤسسات المالية والمصرفية وخاصة داخل البنوك المركزية
- يلزم من البنوك والهيئات الحكومية بأن لا تتعدي معدلات التضخم ب 3% وأن يتماشي مع pib أي مع الناتج المحلي الاجمالي .
- أن تكون سياسات الكلية تتماشي بشكل فعال ومرن وخاصة معدلات الفائدة التي تتحكم بها البنوك المركزية على البنوك التجارية ومعرفة معدلات الملائمة الازمة لها.
- السياسة النقدية هي المسؤولة في الإقتصاد ولابد من برنامج من أجل معرفة سقف الرفاهية وسقف خط الفقر أي أنها هي التي تحدد وترسم الخطط حسب كل دولة .

2. دراسة jean –christophe et Nicolas sanz **السياسة النقدية ودورها وأثارها على الدخل** (2011) من جامعة Antilles et de la Guyane ,faculté de droit et l'economie de la Martinique

هدفت الدراسة من أجل معرفة علاقة العرض والطلب للعمل في الأسواق وعلاقة السياسة النقدية في التأثير في الإقتصاد وكيفية التاثير في معدلات التضخم وإعطاء دلالة إحصائية رياضية توضح ذلك وكيفية حساب الأجر الساعي والوقتي للعمل و إلى جانب مختلف القطاعات التي يمكن أن تختلتف معظم الأجور فيها وذلك حسب الجنس والعمر. وقد توصل في دراسته أن هناك علاقة بين السياسة النقدية والتضخم وكيفية التأثير بينهما وبين الأجور والمستوي العام للأسعار وأوصت الدراسة إلى أنه لا يمكن إتباع مجمل السياسات الأخرى كالسياسة المالية وترك السياسية النقدية وحدها تعمل من أجل محاربة التضخم ومدى أثره على الدخل وأنه لابد من تدخل سياسة مالية ونقدية من أجل تفعيل النمو.

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين الأدبيات التطبيقية

أ. الفرع الأول : أوجه التشابه

إهتمت الدراسات السابقة إلى التطرق لمفهوم السياسة النقدية من خلال عرض مجمل الدراسات السابقة إلتفت نحو مشكلات محددة ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة وكانت لهذه الدراسات السابقة أوجه تشابه لعل أهمها أن كل الدراسات تناولت الإقتصاد الجزائري نموذجا بالإضافة إلى أنها إعتمدت على نفس المتغيرات السياسة النقدية، وكذلك تتشابه الدراسات من حيث طريقة التحليل والمنهج المعتمد.

ب. الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

جل الدراسات السابقة على مستوي الإقتصاد الجزائري إعتمدت على الجانب الوصفي في تناولها للموضوع بخلاف هذه الدراسة التي تحاول الإعتماد على التحليل الإقتصادي في قياس العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ودورها في تقليل من البطالة ، كما أن هذه الدراسات إما تعتمد في تناولها على فعالية السياسة النقدية حول نموذج كالدور أو قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة أو حول مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الإقتصادية في الجزائر أما دراستنا فقد ربطت بين السياسة النقدية و دورها في تخفيض من بطالة في الجزائر وذلك من أجل معالجة المشكلة الإقتصادية أو ما يسمي مشكلة العصر التي تراود كل المحللين والخبراء الإقتصادين ، كذلك النموذج الذي إستخدمناه وإعتمدنا عليه في دراستنا نموذج الإنحدار الخطي المتعدد الذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية بخلاف الدراسات التي إعتمدت أدوات أخرى .وأيضا إختلاف في فترة الزمنية وكذا الأدوات التحليلية .

خلاصة الفصل :

لقد أشارنا في هذا الفصل للأدبيات المتعلقة بالدراسة من خلال العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالبطالة، وهذه الأخيرة ترتكز على أليات وأدوات لتحقيق أهداف السياسة النقدية ومن ضمنها ، معدل إعادة الخصم وإحتياطي القانوني والمجمعات النقدية وغيرها .وكل أداة من الأدوات لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البطالة والتي تتحكم في نجاعة السياسة النقدية . كما تطرقنا كذلك إلى الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضعنا ، بهدف تلخيصها وإلغاء إضافات تختلف عما توصل إليه سبقينا. بالإضافة لهذا سنتطرق في الفصل الموالي إلى معرفة الإقتصاد الجزائري ، وأهميه تحليله في مختلف مؤشرات الكلية بالإضافة إلى دور السياسة النقدية في التأثير على البطالة .

الفصل الثاني

تمهيد الفصل :

بعد أن قمنا بالدراسة النظرية لسياسة النقدية وعلاقتها بالبطالة وأهم النظريات المفسرة لها ، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة العلاقة في شكلها الإقتصادي وذلك بالإعتماد على التحليل الإقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي من أجل إعطاء صورة واضحة ذات تفسير منطقي ولكن قبل ذلك لابد من التطرق إلى كيفية إنجاز هذه الدراسة من خلال تحديد المجتمع محل الدراسة ، ومتغيرات الدراسة بغية الإلمام بالجوانب المنهجية والنظرية ، إضافة إلى ذلك البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات ، وأخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها ، ومقارنتها بالفرضيات.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا المبحث حيثيات إجراء الدراسة من حيث جمع البيانات وتبويبها ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، بالإضافة إلى الأدوات التي تم إستخدامها، بمعنى أن المبحث يحاول أن يعطي صورة أوضح للبحث أي خطة عملية وليست نظرية.

المطلب الأول : منهجية وطريقة إعداد الدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة :

1.1. الإقتصاد الجزائري :

بعد أدءات إقتصادية قوية –نموا إقتصادي خارج المحروقات قوي وتحكيم جيد في التضخم – و تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الإدخار الميزاني – التي كانت مدعمة ما بين سنوات 2010-2013 ،واجه الإقتصاد الوطني الصدمة الخارجية الكبيرة لسنة 2014-2015 الناجمة عن تدهور أسعار المحروقات في أسواق الطاقة العالمية مما أدي إلى تدهور في مؤشرات إقتصادية الكلية، التحليل أدناه يعطي عن أهم الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2010-2015 .

1.2. الناتج الداخلي اجمالي:

الشكل رقم (4) : الناتج الداخلي اجمالي pib في الإقتصاد الجزائري

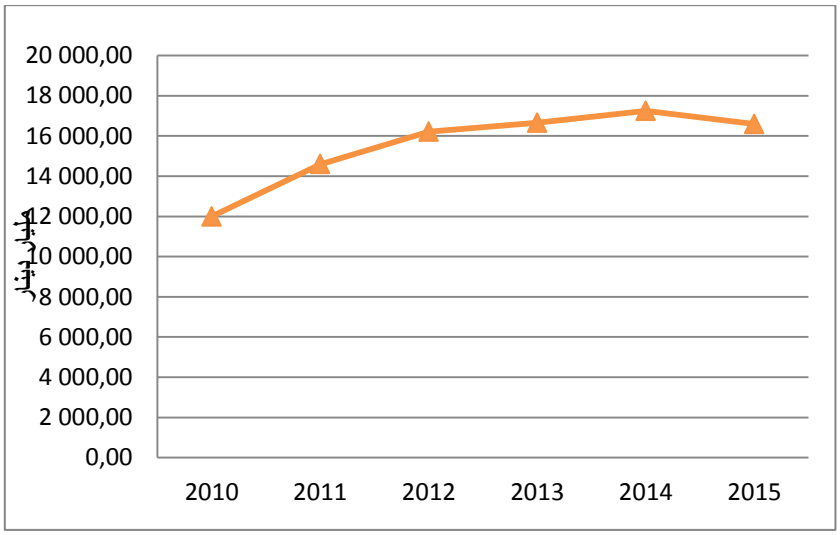

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2011-2015.

سنة 2010-2011 يقدر إجمالي الناتج الدخلي بـ 14384.8 مليار دينار في سنة 2011 ، أي بارتفاع قدره بـ 2.4 % في الحجم مقارنة مع السنة الماضية. يعد معدل النمو هذا في تراجع بنقطة مئوية واحدة مقارنة مع

2010 . بسبب إرتفاع الطلب الكلي. أما خلال سنة 2012-2013 فتم زيادة بمقدار 1.4 %بالسنة 2011 وذلك راجع لأسباب المناخ العام للإستثمار وتطوره وقد حقق 16208,7مليار دينار ،وفي سنة 2013حققت 16650,2بزيادة قدرها 0.44%.

وفي سنة 2014 أصبح الناتج الوطني الداخلي ب 17242.50 مليار دينار ولكن في سنة 2015 حقق تدهورا ملحوظ بـ 16591.90 مليار دينار بنقصان قدره -0.6 % وهذا يدل على انخفاض وتدبذب في الناتج الداخلي الإجمالي . وهذا نظرا لتراجع أداء قطاع المحروقات .

1.3. الموازنة العامة للدولة:

الشكل رقم (5) : الموازنة العامة (رصيد الميزانية) في الإقتصاد الجزائري

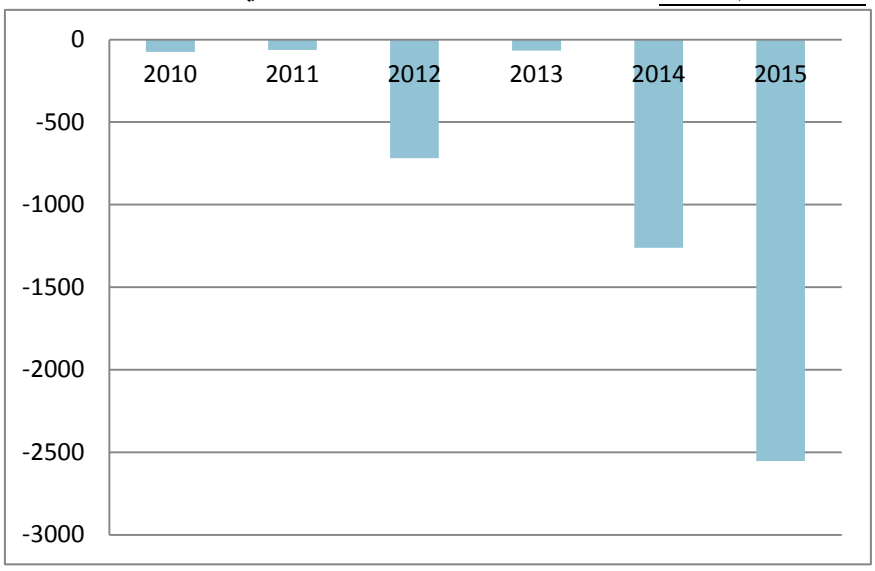

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2011-2015

لعبت النفقات العمومية، التي عرفت زيادة حادة خلال سنوات 2000 ، دورا رائدا في تطور الإقتصاد الوطني ، وكانت القناة الرئيسية لتخصيص الموارد المولدة من طرف قطاع المحروقات مكنت النفقات العمومية من خلال مكونتها نفقات التجهيز بتحسين تزويد البلد بالبنى التحتية الضرورية ، تعد عوامل خارجية لتحسين مناخ المؤسسات وتطويرها وتقليص العجز المتراكم في هذا المجال .

شهدت سنة 2009 عودة كل من رصيد الميزانية إجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز ، تحت تأثير الحاد لأسعار البترول وهناك سبب هو الأزمة العالمية في سنة 2008 مما أدى إلى انخفاض في الطلب الكلي على البترول وعلى إجمالي الطلب العالمي. وفي سنة 2010 إنخفض الإنفاق الداخلي في سنة 2010 وذلك بالتزايد القوي في نفقات الإرادات العمومية والأسر وبدرجة أقل بالإستثمار الذي يمثل 36.1 % من إجمالي الناتج

الداخلي. إن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في سنة 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول ، قد ساهمت في إستمرار العجز ليبلغ ذروته في 2012 .

بلغت إيردات الميزانية في سنة 2010 بـ 4392.9 مليار دينار مقابل نفقات بـ 4466.9 مليار دينار واصبح رصيد الميزانية 74- عجز في الموازنة العامة بالفعل تعادل زيدتها المسجلة في 2011 وفي سنة 2012 بلغ اجمالي الإيردات 5790.1مليار دينار وبلغ اجمالي النفقات 7058.1 مليار دينار وحقق عجز في الموازنة العامة ب 718.8 – بفعل التاثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن إنخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول وهذا راجع بسبب أسواق الطلب العالمية على محروقات بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2013، 5940.9مليار دينار مقابل 6339.3مليار دينار في 2012 أي بانخفاض قدره 398.4 مليار دينار (6.3 -%).

أما سنة 2012 فكان مجموع الإيردات يقدر بـ 6339.3مليار دينار واجمالي النفقات تقدر بـ 7058.1مليار دينار وقد حقق عجز ب 718.8- مليار دينار وفي سنة 2013 كان مجموع الإيرادات يقدر بـ 5957.5 مليار دينار ومجموع اجمالي النفقات ب 6024.1 مليار دينار وحقق عجز ب 66.6- أي انخفض بـ 9.3 % الدي شدته الإيردات الضريبية للمحروقات في سنة 2013 اذ بلغت هذه الاخير 3678.1 مليار دينار مقابل 4054.4 مليار دينار في سنة 2012 .

سجلت سنة 2014 مجموع الإيرادات 5719 مليار دينار ومجموع النفقات بـ 6980.2 مليار دينار وحقق عجز بـ (1261.2-) مليار دينار. أما سنة 2015 فكان مجموع الإيرادات يقدر بـ 5103.1 مليار دينار ومجموع النفقات بـ 6980.2 وحقق رصيد سالب للسنة بـ 2553.2- مليار دينار ومنه نلاحظ بأن الجزائر في مرحلة عجز مابين السنوات من فترة 2010 إلى فترة 2015 ومنه زيادة نفقات الميزانية أكثر من إجمالي إيرادات الخزينة بـ 1261.2 مليار دينار وزيادة انخفاض في ميزانية لسنة 2015 بـ 2553.2- مليار دينار وهذا بسبب انخفاض إيرادات المحروقات، وزيادة نفقات المستخدمين ، وزيادة منح المجاهد حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015- 2014 .

1.4. رصيد ميزان المدفوعات :

الشكل رقم (6) : ميزان المدفوعات في الإقتصاد الجزائري

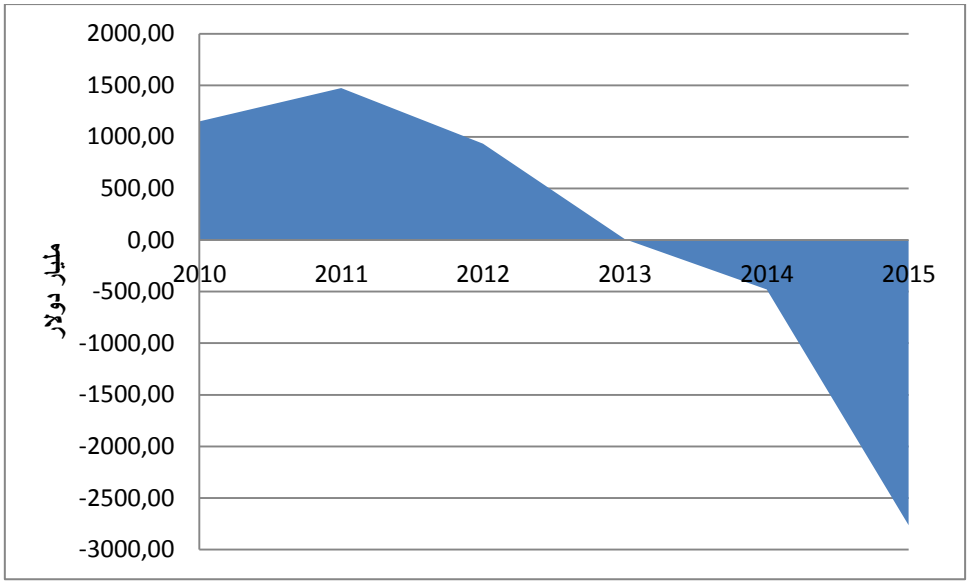

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2011-2015.

عرف وضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر المتكلة على تحسن متواصل لأسعار برميل البترول في سنة 2010 ، تسارع خلال الثلاثي الرابع منه ، تعزيزا في السداسي الثاني مثلا كان عليه في السداسي الأول والثاني من سنة 2010 علما أن السداسي الأول من سنة 2009 قد سجل عجزا ب 2.47- مليار دولار في هذا المجال للتذكير ، يتعلق الأمر هنا بالعجز الوحيد في العشرية ، مايشهد على الأثر من الحجم الكبير للصدمة الخارجية في 2009 ، واصل سعر البترول تحسنه في السداسي الثاني من 2010 بالغا ذروة متوسطة قدرها 92.82 دولار في ديسمبر بلغ متوسط سعر البترول بالنسبة للسنة 80.15 دولار مقابل 62.26 دولار في سنة 2009 .في سنة 2010 تكون دراسة أثر هذا التطور مواتي للمتغير الأكثر تحديدا لوضعية ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري أي زيادة في رصيد خارجي جاري وتحسن ميزان التجاري .

وفي سنة 2013 يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات ، كما يشهد على ذلك التطور المسجل خلال الثلاثي الثاني والثالث ،في ظرف يتميز بإستمرار المحنى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013 بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (حيث انخفض سعر البرميل الي 62.3 دولار) والمتبوعة بقابلية إستمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في 2011 سعر البرميل 112.94 دولار وفي سنة 2012 بلغت 111.05 دولار للبرميل ، سجلت سنة 2013 فائضا طفيفا في ميزان الجاري الخارجي بمتوسط سعر قدره 109.55 دولار .

وفي سنة 2013 أصبح الرصيد الخارجي الجاري 0.831 بمليار دولار أمريكي بحيث كان في سنة 2012 بقيمة 12.418 دولار أمريكي وهذا بسبب انخفاض في الميزان التجاري من سنة 2011 الي 2013 وكان ميزان تجاري في 2011يقدر ب 25.961 مليار دولار أمريكي وفي سنة 2012 كان 20.167مليار دولار. أما سنة 2014 سجل عجزا في الميزان المدفوعات لأول مرة منذ سنة 1997 وذلك بقيمة (478.77-) مليار دينار خلال 2014 ، وفي سنة سجل ميزان عجزا بقيمة (2763.43–)مليار دينار وذلك بسسب تراجع صادرات المحروقات وإنخفاض قيمته في السوق العالمي للطاقة .

2. متغيرات الدراسة :

بالنسبة لمتغيرات الدراسة وممثلة أساسا في متغير البطالة (متغيرا تابعا) فقد تم تمثيلها في شكل نسب مئوية إلى إجمالي قوى العاملة (الشباب النشطون حسب تعريف بنك الجزائر) أما بالنسبة للمتغير المستقل والممثل أساسا في السياسة النقدية، فقد تم إعتماد بعض الأدوات سياسة النقدية الكمية وهي :

سعر إعادة الخصم(rescompte) ، إحتياطي إلزامي (reserve-oblg) ، M2 المجمع النقدي وكذا M2/PIB لتبيان مدي نموا القطاع النقدي مقارنة بالقطاع الحقيقي. أما بالنسبة للنسب المالية المعتمدة فقد تم تبويبها في الجدول أدناه، وما نشير إليه هو أننا إعتمدنا الأدوات الكمية المتاحة لأن بنك الجزائر يعتمد فقط الأدوات الكمية دون الأدوات النوعية، فيما عدا ذلك الأدوات الكمية المعتمدة هي التي أمكننا الحصول على بياناتها وهي سهلة الحساب والتحليل مقارنة بمثيلاتها، أي أننا استبعدنا كلا من الأداتين (السوق المفتوحة بالإضافة إلى التسهيلات الدائمة).

الجدول رقم (01): يبين المتغيرات المعتمدة في الدراسة

متغيرات الدراسة		
متغير تابع	البطالة chomage	مقارنة بين سكان النشطون فعلا مع عاطلين عن العمل
متغير مستقل	إعادة الخصم rescompte	معدل الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية
	إحتياطي إلزامي reserve-oblg	معدل القانوني المعمول به من طرف البنك المركزي
	M2الكتلة النقدية	النقود سائلة +نقود الودائع
	M2/PIB	لتبين مدى نمو القطاع النقدي مع القطاع الحقيقي

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في إعداد الدراسة

الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

من أجل إعداد دراسة تطبيقية ملائمة ،تحرينا صحة جمع البيانات من مصادر موثوقة والتي تتمثل في تقارير ونشرات بنك الجزائر بالإضافة إلى تقارير الديوان الوطني للإحصاء ons وتقارير وزارة المالية .

1. الأدوات الإحصائية القياسية المستخدمة:

بهدف إكتشاف النسب الأكثر دلالة تم الإعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بإستخدام برنامج STATA.12 تم تحليل البيانات إحصائيا من خلال إستخدام التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد (Analysis Multiple Regression) في إختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيرا على المتغير التابع (البطالة) .

إستخدمت البرنامج $SPSS_{20}$من أجل دراسة مصفوفة الإرتباط بين السياسة النقدية وتأثيرها على البطالة. تم الإستعانة ببرنامج Microsoft Excel2010 من أجل الوصول إلى نتائج أدق خصوصا في حساب وتمثيل المنحنيات البيانية والتي سهلت علينا التمثيل الدراسة ، هذا البرنامج هو أحد برامج الجداول الإلكترونية والتي يمكننك أن تستعمله لإدارة البيانات وتحليها ، والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثم تطورت إلى برامج مالية محاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية كإعداد الرواتب والموازنات وغيرها ، تم الإعتماد أيضا على هذا البرنامج وهو STATA.12 وهو برنامج إحصائي تم إنتاجه في عام 1985 من قبل Stata.Corp . للأغراض العامة للقياس الإحصائي والإقتصادي ،معظم مستخدميها بالعمل في مجال البحوث ، وخاصة في مجالات الإقتصاد والإجتماع والعلوم السياسية والطب الحيوي وعلم الأوبئة ،وتشمل القدرات الحسابية لإدارة البيانات والتحليل الإحصائي ، والرسومات والمحاكاة ، تحليل الإنحدار (خطي متعددة) ،وبرمجة متخصصة ، وهو يتضمن أربعة نسخ تتمثل في STATA: (MP لأجهزة الكمبيوتر متعددة المعالجات ،SE لقواعد البيانات ، IC وهو الإصدار القياسي ، SMAL المعتمدة في الدراسة الحالية)[1].

[1]- عباس بوهريرة ،**ادارة المخاطر للتنبوء بالفشل المصرفي– انموذج المقترح**، مذكرة ماستر ،جامعة غرداية، 2014-2015، ص49 .

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض النتائج المتوصل إليها ومن ثم سنطرح تحليلا حسبما نرى من وجهة نظرنا، وسيتم التحليل الاحصائي جنبا إلى جنب التحليل الاقتصادي.

المطلب الأول : النتائج المستوفاة من الدراسة

تحليل مؤشرات البطالة:

سنحاول أن نستعرض معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة سنة 2000-2015، وهي فترة شهدت عدة مراحل متمايزة من حيث الوضع الاقتصادي بداية بمرحلة البرامج الانعاش ومرحلة البحبوحة المالية 2003-2013، ثم تلتها مرحلة التدهور والتباطؤ بعد تدهور أهم موارد الجزائر وهي أسعار المحروقات في أسواق الطاقة العالمية بدءأ من سنة 2014، والشكل أدناه يوضح معدلات البطالة في الجزائر.

الشكل رقم (07): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)في الجزائر

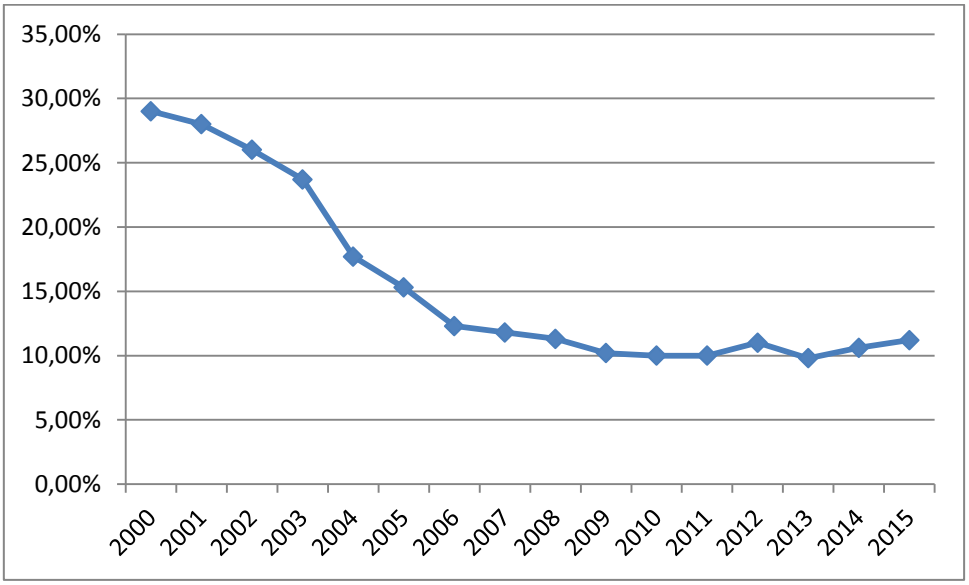

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات المبينة Source:www.bank-of-algeria.dz

ففي إطار إستكمال أهداف البرنامج التي إعتمدتها الجزائر للتخفيف من حدة البطالة ،فقد كانت الفترة الممتدة بين 2000الى 2004 والتي تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي بمثابة المرحلة الثانية لجهاز الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال الكثيف لليد العاملة والذي تم اطلاقه بالإعتماد على القرض الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نمو من أجل خلق عدد هام من المناصب الشغل المؤقتة ،وذلك في سياق التخفيف من أثار الإصلاحات الإقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ، حيث تقرر انشاء 22.000 منصب شغل ثابت سنويا لغلاف مالي تكملي قدره 9 مليار

دينار وهذا مايفسر الإنخفاض التدرجي لمعدل البطالة خلال الفترة المشار إليها ،خاصة وأن برنامج الإنعاش الإقتصادي مكن من إستحداث 728.500 منصب شغل منها 477.500 منصب دائم و 271.000 منصب مؤقت.ومنه تبطئ طفيف من معدلات البطالة من سنة 2000 كان نسبة أعلى أي بنسبة 29 % وبدأ بالإنخفاض بوتيرة طفيفة حتي سنة 2003 كان بنسبة 23.70 % وهو ما يدل على إنتهاج الدولة سياسة التشغيل والتنمية المحلية داخل الجزائر .

وفي إطار دعم برامج الإستثمارات العمومية خلال الفترة (2004-2009) لتطوير قطاعات المؤسسات الصفيرة والمتوسطة كقطاع بالغ الأهمية وحساس لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ، فقد كان هذا الأخير الأثر الهام على تخفيض البطالة على مدى الفترة المشار إليها ،وذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في إستحداث عدد هام من مناصب الشغل وذلك وفق مايبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم (2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستحداث مناصب عمل في الجزائر (2005-2010)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسات الخاصة	الأجراء	642987	708136	771037	841060	908046	958515
	ارباب العمل	245852	269806	293946	392013	455398	618515
المؤسسات العمومية		76283	61661	57146	52786	51635	4848656
الصناعات التقليدية		192744	213044	233270	254350	341885	-
المجموع		1157856	1252707	13553399	1540209	17566964	1596308

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

من خلال ما تقدم ، يمكن الوقوف على مدى أهمية النتائج المحققة فيما يخص رفع مستويات التشغيل ودعم النمو الاقتصادي كمؤشرات كلية تحدد إحداثيات التنمية للإقتصاد الجزائري على المستوي العالمي ، وذلك بفرض تجاوز الإرتباط المطلق للنتائج المحققة بالوفرة المالية التي تعرفها الجزائر على إثر انتعاش أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ، إلا أن تقييمه على المستوي المحلي يضفي إلى أن الجزائر لم تصل بعد إلى تخفيف معاناة الفئات الأكثر حرمانا لاسيما على مستوي المناطق الداخلية والنائية ، وهو ما يقودنا إلى إلزامية استشراف مدى إستدانة النتائج المحققة ،ومصير طموحات الفئات المحرومة في ظل الإصرار على نموذج أقطاب النمو والإعتماد على عائدات القطاع الواحد .

ونلاحظ من خلال الجدول أن إعداد المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية والصناعات التقلدية في تزايد حيث في سنة 2005 الى 2010 ازدات المؤسسات بـ 438452 مؤسسة وهذا من أجل علاج البطالة ومن سنة 2010 الي 2015 نلاحظ بقاء المعدلات البطالة في سنة 2010 كان نسبة بطالة بـ 10% وفي سنة 2012 بـ 11% وفي سنة 2013 إنخفضت الى 9.80 % وفي سنة 2014 اصبح 10.60% وفي سنة 2015 اصبح 11.20 %.

1. تحليل مؤشرات التضخم:

سنحاول إستعراض معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويمكن قياس التضخم في الجزائر من خلال مؤشر متوسط الأسعار الإستهلاكية.

الشكل رقم (8): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2015)في الجزائر

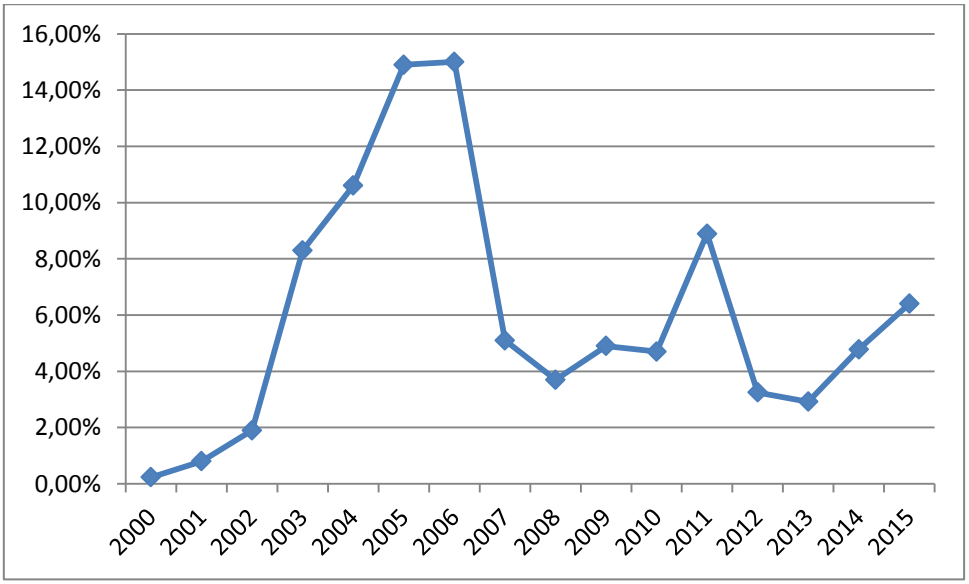

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات المبينة بنك الجزائر(2015)، النشرة الإحصائية، سبتمبر.

من خلال المنحني يتبين لنا إرتفاع معدل التضخم من سنة 2000 الي 2002 بوتيرة قليلة على العموم كما شهدت سنة 2003 فضائح الفساد وإختلاس مالي. ورغم أن عام 2004 يمثل نهاية المخطط الخماسي إلا أن حصيلته كان منها إرتفاع معدل التضخم إلى10 % ، لذلك فمن الصعب القول أن معدل التضخم سيبقي في حدود دنيا ، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي . ثم عرفت الفترة 2005 -2006 قفزة نوعية وذلك بإرتفاع معدلات إلى أعلى مستوياتها ، ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوبة ب 15 % ورغم أن بداية سنة 2008 وصل سعر البرميل إلى سقف 150 دولار ثم إنهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة، كما عرف معدل الضخم بلغ أوجه خلال 2009 بـ نسبة 4.70 % ، وهذا الإنحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات ، كما يعود السبب إلى إرتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة حيث تعرض الإقتصاد العالمي لأزمة حادة ظهرت تداعيتها بشكل واضح إعتبارا من منتصف عام 2008 .

وفي ذات السياق وحسب صندوق النقد الدولي يرجع إرتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم في جانب منه للظروف المناخية إلى جانب الصراع بين اليوان الصيني من جهة و الدولار واليورو من جهة أخرى ، وكذلك تأثير الإرتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيت ، إذ شهدت إرتفاعا قويا في البورصات الدولية ، بلغ على التوالي 41 44 و 18 % وإنعكست بالسلب على السوق الوطنية فمثلا إستوردت الجزائر 6.35 مليون طن من القمح بين جانفي وأكتوبر 2011 وهي واردات قياسية إرتفعت بنسبة 40% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 الأمر الذي جعل السلطات العمومية تصدر تشريعات نابعة من هذه الظروف مع نهاية عام 2009 القاضي بإحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الإستهلاكية بما فيها قروض السيارات ، أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.9 % عام 2010 ، إذ يعزي تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى إنكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008 حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر ، إن مستوى التضخم المسجل يبقى منخفضا بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدر عند 6% وفي كافة البلدان الناشئة تعادل 6 %. وعادت وتيرة التضخم الإرتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 8.89 % لسببين هما النمو السريع لإرتفاع الكتلة النقدية في عام 2011 إضافة إلى المستوي العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة.

2. تحليل لأدوات السياسة النقدية المعتمدة في الدراسة:

سنحاول أن نستعرض مستويات الأدوات المعتمدة في السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة سنة 2000-2015، وهو أننا اعتمدنا على الأدوات الكمية فقط لأسباب تسهيل الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية إضافة إلى أن بنك الجزائر يعتمد الأدوات الكمية دون الكيفية منها(النوعية)، والتحليل أدناه يعطي صورة على هذه الأدوات. ولبلوغ أهداف السياية النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية يتوافر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية وهي[1] :

أ. معدل إعادة الخصم rescompte :وقد إعتمدناه في محل دراستنا من أجل معرفة مدى تاثير معدل الخصم علي التغير في البطالة .

صدور قانون النقد والقرض صار معدل الخصم يعدل تقريبا كل عام، بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للإقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم الي 6 % سنة 2000، وهو أحد أهداف برنامج الإصلاح التعديل الهيكلي، لتشهد بعد ذلك أثناء تطبيق الإصلاحات الإقتصادية كإجراء تطبيقي من بنك الجزائر للتأثير على أداء البنوك التجارية لكي ترفع من معدلات الفائدة على القروض و الودائع و خصم الأوراق التجارية حيث انخفظ من 6% من سنة 2001 الي سنة 2004 حيث أصبح مستقر عند نسبة 4% خلال الفترات (2004-2015) .

الشكل رقم(9): تطور معدلات إعادة الخصم و الإحتياط الإلزامي 2000 الي 2015 في الجزائر

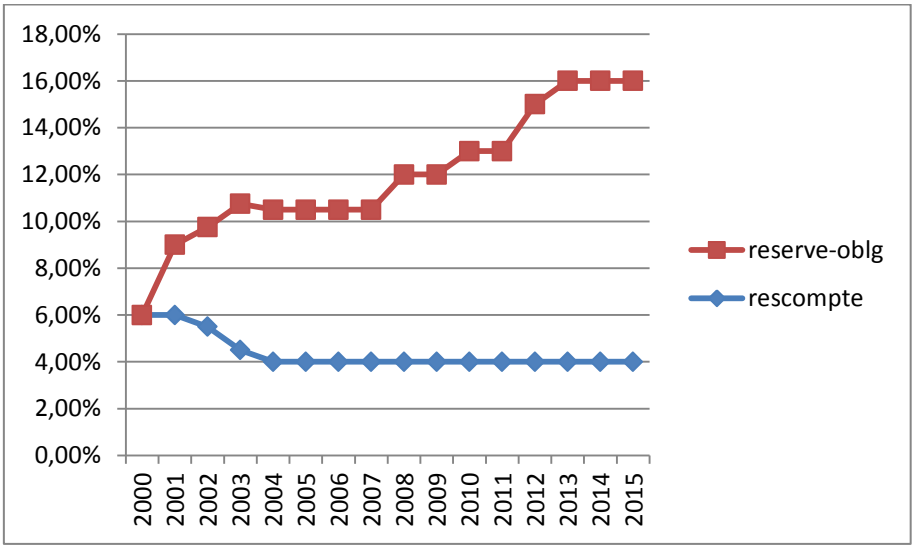

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات المبينة بنك الجزائر(2015)، النشرة الاحصائية، سبتمبر.

[1] - المادة رقم 10، النظام رقم 09-02، **المتعلق بأدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر**، جريدة رسمية رقم.53، الصادرة في بنك الجزائر .

ب. معدل الإحتياطي الإلزامي (القانوني)reserve-oblg : وقد إعتمدناه في محل دراستنا من أجل معرفة تأثير معد الإحتياطي الإلزامي على البطالة

تنص المادة الرابعة من النظام 04-02 المتعلقة بترتيبات الإحتياطي الإلزامي المطبقة على البنوك العاملة في الجزائر على أن الإحتياطي الإلزامي للبنوك يتكون من العناصر المدرجة أدناه[1]. هذا وتنص التعليمة التي يعتمدها بنك الجزائر على أن نسبة الإحتياطي الإلزامي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتجاوز نسبة 15%، كما أنها يمكن أن تساوي صفراً 00%. وما تجدر الإشارة إليه هو أنه في حالة ما خالفت البنوك التجارية نسبة الإحتياطي الإلزامي يترتب عليها عقوبة تقضي بدفع فوائد الإحتياطي بنسة تتراوح بين ضعفين وخمس أضعاف.

- الإستحقاقات المجمعة و/أو المقترضة بالدينار الجزائري؛
- الإستحقاقات المرتبطة بالعمليات خارج الميزانية بإستثناء تلك إزاء بنك الجزائر؛

نلاحظ أن معدل الإحتياطي القانوني قد إرتفع سنة 2002 إلى 4.25% والذي طبق بداية من 15ديسمبر2001 (التعليمة رقم 01/06 المتعلقة بنظام الإحتياطي الإلزامي) ، حيث أن السلطات النقدية فرضت عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص إحتياطها القانوني تتمثل في غرامة مالية يومية تساوي1% من المبلغ الناقص (المادة 93 من قانون النقد و القرض 90/10)، ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتها المنظومة البنكية بداية من سنة 2001، ونظرا للأهمية المزدوجة لهذه الأداة بإعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة، كان على مجلس النقد و القرض إعادة إدراجها من خلال القانون رقم 04-20 المؤرخ في 12مارس2004، للتحكم في حجم السيولة المفرطة، وضمان تنظيم نهائي للسيولة البنكية، حيث تم رفع نسبة الإحتياطات القانونية إلى 6.25%سنة 2003 لتصل سنة 2004 إلى 6.5% لتستقر بعدها لمدة ثلاث سنوات عند هذا الحد، والملاحظ أنه على الرغم من التعجيل بإستخدام أداة الإحتياطي القانوني ورفع نسبتها فإنه لم يكن كافيا لتجميد حصة معتبرة من السيولة المصرفية المعروضة في السوق النقدية المشتركة التي سجلت إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2008 رافقها إرتفاع في نسبة الإحتياطي القانوني إلى 8%. وإرتفعت مرة أخرى من سنة 2008 الي 12 % لتبقى حتى سنة 2015 بنفس المعدل القائم ، الحد الأدنى للإحتياطات الإجبارية والتي أعيد تحديد الإطار العملياتي للإحتياطات الإجبارية في 2004 تعتبر الإحتياطات الدنيا الإجبارية أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية ، يحدد نظام 04-02، المحددة لشروط تكوين احتياطات الإجبارية والمعدل الأقصي لهذه الإحتياطات والقاعدة التي تحسب عليها .وفترة تكوين الإحتياطات والكفأة المتعلقة بها وكذا العقوبات في حالة عدم تكوين إحتياطات الإجبارية أو في حالة تكوينها في حد كاف .

[1] – النظام 04-02 ، **يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي**، جريدة رسمية رقم 27، الصادرة في 28 أفريل 2004.

ج. عملية السوق المفتوحة:

تجرى عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار إتخاذ معدل ثابث أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات، وتتمثل أدوات السوق المفتوحة المعتمدة من قبل بنك الجزائر فيما يلي:

- عمليات التنازل المؤقت: وهي العملية التي من خلالها يقوم بنك الجزائر بأخذ الأوراق المالية المقبولة على سبيل الأمانة، بالإضافة إلى منح قروض مضمونة بواسطة التنازل على الأوراق الخاصة، وتهدف هذه الآلية إلى تسيير وضعية السيولة في السوق؛
- العمليات النهائية(شراء/بيع الأوراق المالية): عملية تقضي بالتداول النهائي للأوراق المالية في سوق السندات؛

د. التسهيلات الدائمة:

التسهيلات الدائمة مخصصة لتموين البنوك بالسيولة أو سحبها منها وهي عمليات تتم بمبادرة من البنوك المركزية في شكل تسهيلات القرض الهامشي هذا الأخير الذي يمكن من خلالها لبنك ما إن يحصل على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم اوراق مقبولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة [1] .

الشكل رقم(10): تطور الكتلة النقدية M2 من سنة 2000 الي 2015 في الجزائر

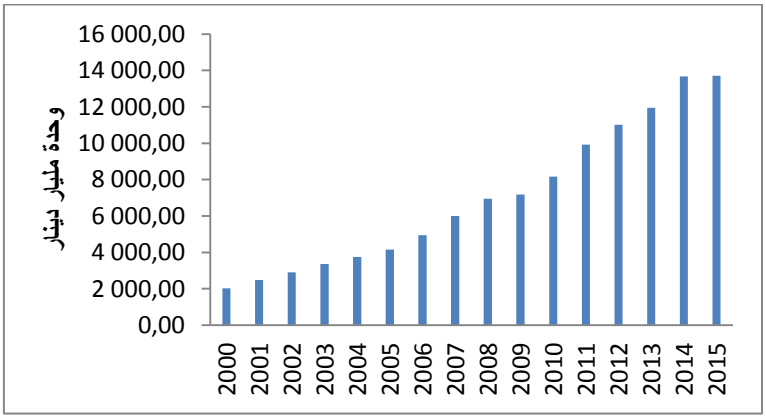

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات المبينة بنك الجزائر(2015)، النشرة الإحصائية، سبتمبر.

عرفت الكتلة النقدية عدة تطورات ألقت بضلاعها على الإقتصاد ككل فمن الجدول السابق يتضح أن الكتلة النقدية M2 تضاعفت بشكل كبير بين الفترة 2000 -2015 حيث بلغت 13704.5 مليار دينار سنة 2015 مقابل 2022.5 بست مرات تقريبا .

[1] - المادة رقم 10، النظام رقم 09-02، مرجع سبق ذكره .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

نقوم بتحليل اثر سياسة نقدية علي معدلات البطالة دلك من خلال تطبيق معادلة انحدار للمتغيرات السياسة النقدية والبطالة مدرجة في الجدول رقم (03) ودلك باعتمادنا علي مصفوفة ارتباط لمعامل برسون لتبيان العلاقة بين هته متغيرات وتصاغ معادلة انحدار بشكل التالي :

$$Y= C + B1x1 +B2x2+.....\mu$$

يوضح الجدول أدناه تحديد مصفوفة إرتباط لمتغيرات السياسة النقدية المتمثلة في المتغيرات التالية :

Y: تمثل البطالة ،

- ✓ X1 : سعر اعادة الخصم rescompte
- ✓ X2 : إحتياطي القانوني reserve-oblg
- ✓ X3 : الكتلة النقدية M2
- ✓ μ : تمثل المتغير العشوائي

بينما يمثل متغير التابع معدلات البطالة ، مانشير إليه بأنه في متغيرات السياسة نقدية تم إستناد الأدوات الكمية فقط نظرا لأن بنك الجزائر يعتمد على الأدوات الكمية بالإضافة لتوفرها وإمكانية حسابها ودراسة علاقة مع المتغيرات التابع (البطالة) تبقي مؤشرات كيفية (نوعية) لم يتم تطرق إليها نظرا لصعوبة دراستها ، وإبراز العلاقة مع متغير تابع والجدول أدناه يوضح مصفوفة إرتباط بين متغيرات مستقلة للسياسة النقدية والمتغير التابع البطالة .

جدول رقم (03): مصفوفة الإرتباط لمعامل بيرسون

Correlations

		rescompte	reserve-oblg	M02
chomage	Pearson Correlation	,916**	-,844**	-,674**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,004
	N	16	16	16

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 20

تظهر مصفوفة الإرتباط بين متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في معدل إعادة الخصم rescompte : والإحتياط الإلزامي (القانوني) reserve-obl و m2 ومدى أثرها في تخفيض من البطالة وقد تضمنت مايلي:

أ-معدل الخصم : تبين عند مستوى معنوية(a=5%) وجود علاقة طردية قوية جدا مع البطالة بلغت نسبة 91.16% بحيث كلما إزداد معدل الخصم أثر ذلك على البطالة بشكل موجب وهو الحالة غير مرغوب فيها .بحيث يؤدي الى تراجع الإستثمار بنسبة قوية كالنسبة السابقة يؤدي الى تزايد نسبة البطالة اي علاقة طردية .

ب- معدل إحتياط الإلزامي :

تبين عند مستوي المعنوية (a=5%) وجود علاقة احصائية عكسية قوية جدا مع معدلات البطالة بحيث بلغت ب -84 % ، أي كلما ارتفع معدل الإحتياطي القانوني سوف يحد من قدرة البنوك على خلق الإئتمان والموجه للإستثمار وقد أوضحت مصفوفة الإرتباط بأن معدل إحتياط إلزامي غير ناجعة في ضبط مستوي التضخم في الجزائر .

ج- المجمعات النقدية m2: تبين عند مستوى معنوية (a=5%) وجود علاقة إحصائية عكسية بلغت نسبة – 67- % مع معدلات البطالة بحيث كلما إرتفعت قيمة الكتلة النقدية ،إنخفض مستوى البطالة .

من ناحية أخرى تم التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار المتعدد (Regression Liner) بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في إختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيرا على المتغير التابع (البطالة) ومن خلال ذلك تم التركيز على :

أ- تحليل التباين : إستخراج قيمة تفسير النموذج للمتغير التابع من خلال معامل التحديد ونظرا لأن هذا الأخير يتأثر بدرجة الحرية المستعملة (يزداد بإزدياد المعلمات المقدرة) فنقوم بتصحيحه ،أخذ بعين الإعتبار عدد صغير من المشاهدات مقارنة بعدد المتغيرات التفسيرية يسمي بمعامل التحديد المصحح حيث أن عدد المشاهدات وهي عدد معلمات المقدرة بما فيها الثابت ويكون العادة معامل التحديد أكبر من المصحح (Adjusted R- squared).[1]

ب-معامل الإرتباط البسيط(Correlation Person) :لمعرفة قوة ونوعية العلاقة (طردية او عكسية) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ج-إختبار (Students T- distribution) :للحكم على معنوية المعلمات ودلالة التأثير للمتغيرات ،

د-إختبار إحصائية فيشر (Fisher) : قصد إختبار المعنوية الكلية للنموذج ،

[1]- عباس بوهريرة ،**ادارة المخاطر للتنبوء بالفشل المصرفي- انموذج المقترح**، مذكرة ماستر ،جامعة غرداية، 2014-2015، ص88 .

هـ – إختبار Durbin-Watson stat): يستخدم للتأكد من الإرتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ .

أولا نقوم بصياغة الفرضية الإحصائية التالية:

- H0 : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = % 05) بين مؤشر البطالة و أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر.
- H1: توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = % 05) بين مؤشر البطالة و أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر.

الجدول رقم(04): مخرجات الإحصائية لدالة الإنحدار المتعدد

```
 regress chomage rescompte reserveoblg m02pib m02

Source |       SS       df       MS                      Number of obs =      16
-------------+------------------------------              F(  4,    11)     =   26.81
Model |  .067684101     4  .016921025                      Prob > F        =  0.0000
Residual |  .006942833    11  .000631167                   R-squared       =  0.9070
-------------+------------------------------              Adj R-squared =  0.8731
Total |  .074626934    15  .004975129      Root MSE        =  .02512
------------------------------------------------------------------------------
chomage |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
rescompte |   6.751014   1.468649     4.60   0.001     3.51854    9.983488
reserveoblg |  -.0695384   .461922    -0.15   0.883    -1.086222     .947145
m02pib |  -.0968338   .0903874    -1.07   0.307    -.2957751    .1021075
m02 |  -3.60e-06   2.35e-06    -1.53   0.155    -8.77e-06    1.58e-06
_cons |  -.0472364   .0867024    -0.54   0.597    -.238067    .1435943
------------------------------------------------------------------------------
Durbin-Watson stat1.082397
```

المصدر : من مخرجات stata12

أ- التحليل الإحصائي:

تحليل التباين : معامل التحديد R-squared 0.9070 إرتباط موجب قوي جدا بمعنى أنه هناك علاقة بين مؤشرات السياسة النقدية المعتمدة ومؤثرة بالبطالة . بالنسبة لمعامل التحديد المصحح Adj R-squared = 0.8731 تأثير درجة الحرية ويعنى ذلك أن المتغيرات المستقلة (المفسرة إستطاعت تفسير 87،31 % من التغيرات الحاصلة متغير (البطالة)، ومن خلال إحصائية فيشر نستطيع ترجمة القوة التفسيرية للنموذج الكلي فقد بلغت 26،81 أكبر من القيمة المجدولة بقيمة 2،90 وبالتالي هذا يؤكد نموذج الإنحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية أي أن الإختبار الكلي للنموذج مقبول ومعنوي عند مستوى الدلالة 5 % .بالنسبة للإحصائية T ستودنت وأثبتت عدم المعنوية للمتغير الثابت، وبالنسبة للمتغير Rescompteمعدل إعادة الخصم معنوية وذات دلالة عند مستوى 5% وبالنسبة للمتغيرات reserveoblg إحتياطي إلزامي و M 2 الكتلة النقدية وM2 /PIB غير معنوي عند مستوى معنوية 5%. إختبار (Durbin-Watson stat) قدرت 1,082 بالمقارنة مع القيمة المجدولة إتضح عدم وجود ارتباط ذاتي.

وعليه من خلال ما سبق يمكن إختبار الفرضيات الإحصائية بالقبول الفرضيةH1 حيث توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = % 05) بين مؤشر البطالة وأدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر. ويتم رفض الفرضية H0 القائمة على عدم وجود علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = % 05) بين مؤشر البطالة و أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر. وعليه يمكن إدراج معادلة الإنحدار على النحو التالي:

الصيغة الرياضية :

$$Chomage = 6,75_{rescompte}$$

ب- التفسير الإقتصادي :

أظهر التحليل الإحصائي وجود معنوية بين المتغيرات المستقلة وتابع بينما أدرج متغيرا وهو إعادة الخصم وفق المعادلة أعلاه وهذا التحليل يوضح بأنه من جملة المتغيرات السياسة النقدية وحدها أداة إعادة الخصم كفيلة بالتأثير على البطالة بمعنى أن أي تغير من إعادة الخصم ب 6.75 سوف يؤدي حتما لتغير البطالة بوحدة مئوية واحدة ، بينما تبقي متغيرات أخرى ذات تأثير محدودة .وهنا شأنها شأن باقي الدول النامية لأنه في عامة يختلف تأثير أدوات السياسة النقدية وفق تغير درجة تغير طبيعة إقتصاد في ما عدا ذلك أظهر التحليل الإحصائي كذلك عدم وجود معنوية بين المتغير الثابت ويفسر ذلك بأنه في ظل غياب المتغيرات مستقلة يبقي سلوك المتغير التابع (البطالة) يخضع لمتغيرات أخرى .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة تطبيقية وقياس تأثير السياسة النقدية ممثلة بأدوتها الكمية من معدل خصم ومعدل إحتياطي القانوني و المجمعات النقدية على البطالة وذلك بإتباع منهج وصفي تحليلي، من خلال هذه الدراسة وبإتباع الخطوات السابقة الذكر تظهر لدينا مصفوقة الإرتباط بين متغيرات السياسة النقدية السابقة الذكر وعلاقتها بالمتغير المستقل ،حيث تبين لنا وجود علاقة إرتباط قوية بين السياسة النقدية والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

الخاتمة

شغلت السياسة النقدية ولا تزال جزءا كبيرا من أدوات السياسة الإقتصادية ،المهمة ولها تأثير في المتغيرات النقدية والإقتصادية وتتمثل فاعلية السياسة النقدية بتحديد مفعل ومدقق من خلال الإتصال المباشر بأدوتها من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف مفاهيم المتعلقة بالموضوع ففي الفصل الأول حولنا توضيح ماهية السياسة النقدية والبطالة في الإقتصاد وكيفية إسهاماتها في تدنية معدلات البطالة والمتمثلة أهمها في أهداف السياسة النقدية لمحاربة البطالة وتحسين ميزان المدفوعات وسعر إعادة الخصم والإحتياط القانوني وعمليات السوق المفتوحة وفيما يخصص علاقة بين السياسة النقدية والبطالة فمعظم الإقتصاديين مهتمين بموضوع دور السياسة النقدية في تخفيض من البطالة وعليه من خلال ماتقدم يمكن القول أن بنك الجزائر ومن خلال الأليات المتاحة والتي تمثلت أساسا في معدل الخصم وإحتياطي الإلزامي والكتلة النقدية M2 تبين من خلال هذه الأدوات المعتمدة في ضبط المتغيرات الإقتصادية الداخلية المتمثلة في البطالة ،وإن كان بشكل نسبي . ومن خلال دراستنا هذه ولصعوبة أوجه الإقتصاد الكلي عامة ، حاولنا أن نعرض دور السياسة النقدية في تخفيض من البطالة خلال الفترة 2000الي 2015 وذلك بقيامنا بدراسة مدانية من خلال تحليل البيانات والجداول وتحليل متغيرات دراستنا وكذلك ،إعتمدنا على مصفوفة إرتباط من أجل الوصول للعلاقة بين البطالة والسياسة النقدية ومعرفة أي متغير يفسر لنا ويقلل لنا من حدة البطالة .

من أجل ذلك يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع بالقول أنه تعد السياسة النقدية(الكمية) غير ناجعة نسبيا في التأثير على معدلات البطالة، فمن جملة الإدوات المعتمدة من قبل بنك الجزائر إتضح نجاعة سياسة إعادة الخصم فقط. ويمكن إختبارات الفرضيات المعدة مسبقا على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: تتمثل أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الأدوت الكمية فقط دون سواها والذي يعود في نظرنا إلى طبيعة النشاط النقدي الذي يتسم بالتبعية العمومية باللا منافسة.
- الفرضية الثانية: تعد معدلات البطالة في الجزائر ذات مستويات مرتفعة نسبيا بالرغم من أن مستوياتها تحسنت عن ما كانت عليه خلال مراحل سابقة من سيرورة الإقتصاد.
- الفرضية الثالثة: من خلال تتبع الأوضاع الإقتصادية العامة يتضح أن هناك نوع من التأثير على البطالة إلا أنه نسبي.

النتائج العامة للدراسة:

- أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر هي في العادة أدوات كمية فقط وليست نوعية؛
- معضم أدوات السياسة النقدية تتم على مستوى السوق النقدي كعملية السوق المفتوحة وكذا إعادة الخصم؛
- مستويات البطالة في الجزائر هي عالية نسبيا بالرغم من أنها تحسنت كثيرا عن ما كانت عليه خلال 20سنة منصرمة؛
- مستويات البطالة في الجزائر في تحسن نسبي على عكس معدلات التضخم؛
- تعد السياسة النقدية في الجزائر ناجعة نسبيا من خلال أداة إعادة الخصم؛
- **المقترحات:**

وعليه من خلال ما تم معالجته يمكن طرح الإقتراح التالي بهدف تحسين وضمان نجاعة السياسة النقدية، وذلك من خلال إعادة النظر بدعمها بأدوات نوعية (كيفية).

آفاق البحث:

- مدى نجاعة السياسة النقدية في ضبط المتغيرات الإقتصادية الكلية؛
- مدى نجاعة السياسة النقدية في إرساء التوازن الإقتصادي الكلي؛
- مدى تكامل السياسة النقدية والمالية في ضبط المتغيرات الإقتصادية الكلية؛

قائمة المراجع

❖ أولا المراجع العربية :

أ- الكتب:

1. عبد المطلب عبد الحميد ، **"السياسات الاقتصادية"**،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003.
2. محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**،دار غيداء للنشر والتوزيع ،طبعة الأولى 2010،**مكتبة الجامعة غرداية رقم : 330.634**
3. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2006**
4. رمزي زكرياء، **الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، دون طبعة، 1990، المجلس الوطني للثقافة والأدب للنشر، الكويت.
5. **متولي عبد القادر،إقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الفكر ناشرون وموزعون **2009** ،**الطبعة الأولي** ،ص213،ص214 ، **مكتبة الجامعة غرداية رقم الكود: 330.621**

ب- المذكرات و البحوث الجامعية :

1. **أكرم نعمان الطيب، أثر التحرر الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية النجارة، جامعة عين شمس، ص78-81**
2. بلعايش ميادة، **أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر/فرنسا**، أطروحة دكتوراه ل.م.م، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2015/2014.
3. سليم العقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 2010/2009.
4. عباس بوهريرة ،**ادارة المخاطر للتنبوء بالفشل المصرفي- انموذج المقترح**، مذكرة ماستر ،جامعة غرداية، 2014-2015.
5. بن فايزة نوال، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005**، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

ج-مصيطفى عبد اللطيف، **مطبوعة في مقياس النظريات والسياسات النقدية**، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس والماستر، جامعة غرداية، ص33.

د- المجلات و المقالات :

1. صاري علي، **السياسة النقدية غير التقليدية– الأدوات والاهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد04، جامعة الجزائر 3، سنة 2013.
2. زروخي صباح، مرحومة عبد الحميد، **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2013 باستخدام التكامل المشترك**، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر، العدد15، جوان 2014.
3. شعباني لطفي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر– الفترة 2005–2010**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 18، 2013.

ه- القرارات، القوانين و المراسيم:

1. المادة رقم 10، النظام رقم 09-02، **المتعلق بأدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر**، جريدة رسمية رقم.53، الصادرة في بنك الجزائر .
2. النظام 04-02 ، **يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي**، جريدة رسمية رقم 27، الصادرة في 28 أفريل 2004.

و– التقارير :

1. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2015-2011.
2. تقرير الديوان الوطني للاحصاء "ONS".

❖ **ثانيا المراجع الأجنبية :**

A. les notes et recherches universitaires:

Ibrahima diallo **,them la politique monetaire dans dans la zone uemoa** ,universite gastion berger de saint –louis ufr des sciences economique et gestions ,section :economie appliquee,annéé 20.

Jean –christophe pereau et nicolas sanz **,les effets de la politique monétaire sur l'emploi et les salaires** , centre d'etude de recherche en econmoie ,document de travail 2011-02.

Jean –paul pollin ,**théorie de la politique monétaire** ,laboratoir d'economique d'orléans , ——————— .

الفهرس العام

المقدمة:	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والبطالة في الاقتصاد	
تمهيد الفصل:	01
المبحث الأول: ..... مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والبطالة في الاقتصاد	02
المطلب الأول: ..... مفهوم السياسة النقدية والمربع السحري كالدور	02
المطلب الثاني: ..... مفهوم البطالة في الاقتصاد	08
المطلب الثالث: ..... اسهامات السياسة النقدية في تدنية معدلات البطالة	11
المبحث الثاني: ..... الأدبيات التطبيقية (لدراسات السابق)	17
المطلب الأول: ..... الدراسات السابقة العربية	17
المطلب الثاني: ..... الدراسات السابقة الأجنبية	20
المطلب الثالث: ..... الاختلاف بين الدراسات	22
خلاصة الفصل:	23
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور السياسة النقدية في تخفيض معدلات البطالة– حالة الجزائر	
تمهيد الفصل:	25
المبحث الأول: ..... الطريقة والأدوات المستخدمة	26
المطلب الأول: ..... منهجية وطريقة اعداد الدراسة	26
المطلب الثاني: ..... الأدوات المعتمدة في اعداد الدراسة	31
المبحث الثاني: ..... عرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها	32
المطلب الأول: ..... النتائج المستوفاة من الدراسة	32
المطلب الثاني: ..... مناقشة النتائج	39
خلاصة الفصل:	43
الخاتمة:	45
قائمة المراجع:	48
فهرس المحتويات:	50
الملاحق:	

الملاحق

مصفوفة الارتباط

Correlations

		rescompte	reserve-oblg	M02
chomage	Pearson Correlation	,916**	-,844**	-,674**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,004
	N	16	16	16

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

```
GET DATA /TYPE=XLSX
  /FILE='C:\Users\ABBAS NAZY-47\Desktop\pplitiqe mon- chmg.xlsx'
  /SHEET=name 'Feuil1'
  /CELLRANGE=full
  /READNAMES=on
  /ASSUMEDSTRWIDTH=32767.
EXECUTE.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
CORRELATIONS
  /VARIABLES=chomage rescompte reserveoblg M02
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Notes

Output Created		29-MAR-2017 17:08:41
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	16
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=chomage rescompte reserveoblg M02 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,00

[DataSet1]

Correlations

		chomage	rescompte	reserve-oblg	M02
chomage	Pearson Correlation	1	,916**	-,844**	-,674**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,004
	N	16	16	16	16
rescompte	Pearson Correlation	,916**	1	-,791**	-,530*
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,035
	N	16	16	16	16
reserve-oblg	Pearson Correlation	-,844**	-,791**	1	,688**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,003
	N	16	16	16	16
M02	Pearson Correlation	-,674**	-,530*	,688**	1
	Sig. (2-tailed)	,004	,035	,003	
	N	16	16	16	16

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

. regress chomage rescompte reserveoblg m02pib m02

Source	SS	df	MS		Number of obs =	16
Model	.067684101	4	.016921025		Prob > F	= 0.0000
Residual	.006942833	11	.000631167		R-squared	= 0.9070
Total	.074626934	15	.004975129		Root MSE	= .02512

chomage	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]	
rescompte	6.751014	1.468649	4.60	0.001	3.51854	9.983488
reserveoblg	-.0695384	.461922	-0.15	0.883	-1.086222	.947145
m02pib	-.0968338	.0903874	-1.07	0.307	-.2957751	.1021075
m02	-3.60e-06	2.35e-06	-1.53	0.155	-8.77e-06	1.58e-06
_cons	-.0472364	.0867024	-0.54	0.597	-.238067	.1435943

Durbin-Watson stat 1.082397